

الفصل الأول

مفاهيم أساسية

تقديم:

يتناول هذا الفصل بعض المفاهيم الأساسية، بصورة مبسطة ودقيقة، كمدخل لدراسة «الاقتصاديات النقدية»، فيشمل: بعض المسائل التعريفية، والمصطلحات التحليلية، والمقاييس الكمية للنشاط الاقتصادي أو المتغيرات الاقتصادية الكلية، ثم أسواق «النقود» أو الأسواق المالية، وذلك في أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مسائل تعريفية- اقتصاديات النقود.

المبحث الثاني: مصطلحات تحليلية.

المبحث الثالث: المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الرابع: الأسواق المالية.



المبحث الأول اقتصاديات النقود

يهتم هذا المبحث بمسألة تحديد مكان «اقتصاديات النقود»، والجانب المؤسسي لهذه الاقتصاديات، وهو: «اقتصاديات البنوك» في المعرفة الاقتصادية أو علم الاقتصاد. ولكي نقوم بهذا التحديد نأخذ بأحد تعريفات علم الاقتصاد، وهو أنه العلم الذي يتناول بالبحث والدراسة والتحليل - أي على أساس نظري - كيفية «معالجة» المشكلة الاقتصادية. وتتمثل هذه المشكلة في التناقض الأساسي الذي تواجهه الإنسانية، باستمرار وعلى مر العصور، وهو: الموارد الاقتصادية النادرة نسبياً من ناحية، والحاجات الإنسانية غير المحدودة نسبياً من ناحية أخرى. ومن ثم، نشأت، بالضرورة، عملية الاختيار للحاجات التي يمكن إشباعها بوساطة استخدام هذه الموارد ذات الاستعمالات المتباينة والبديلة - واقعياً، باستعمال النقود.

وعليه، يمثل «علم الاقتصاد» الجانب النظري لمعالجة المشكلة الاقتصادية، بينما يمثل «النظام الاقتصادي» في أي مجتمع الجانب العملي لهذه المعالجة.

ونقصد بمعالجة المشكلة التخفيف من حدتها خلال الزمن، وليس حلها حلاً نهائياً، من خلال النظام الاقتصادي. والنظام الذي ينجح في هذا التخفيف بدرجة «كبيرة» يعد نظاماً متقدماً، بينما النظام الذي يخفف من حدة المشكلة بدرجة متدنية أو «منخفضة» يعد نظاماً متخلفاً.

ويعالج أي نظام اقتصادي المشكلة الاقتصادية تطبيقياً، بوصفه الإطار الإنتاجي التنفيذي العام للقيام بهذه المعالجة، من خلال تنفيذ ست وظائف أو مهام. ولأن علم

الاقتصاد هو الجانب النظري لهذه المعالجة، فإن هذا العلم يتكون من ستة فروع رئيسة تقابل الوظائف الست للنظام الاقتصادي. وعلى ذلك، فإن وظائف النظام الاقتصادي، وما يقابلها من فروع علم الاقتصاد، والتي تصدي بالمعالجة للمشكلة الاقتصادية، هي على سبيل الحصر والتحديد ما يلي:

1- وظيفة الإنتاج، أي تحديد الإنتاج كماً وكيفاً، أو: ماذا ينتج المجتمع؟ وفرع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة هذه المسألة هو: نظرية الثمن.

2- وظيفة الفن الإنتاجي «الملائم»، أو: كيف ينتج المجتمع الإنتاج الممكن والمرغوب فيه باستخدام الموارد «المتاحة»؟ وفرع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة هذه المسألة هو: نظرية الإنتاج.

3- وظيفة التوزيع، بين أفراد المجتمع، أو: على من سيوزع الإنتاج، وعلى أي أساس؟ وفرع علم الاقتصاد الذي تقع في نطاقه هذه المسألة هو: نظرية التوزيع.

4- وظيفة الكفاءة الاقتصادية، إنتاجاً وتوزيعاً، أو: على أي مستوى من الكفاءة يستخدم المجتمع موارده الاقتصادية في الإنتاج، وفي توزيع ما أنتج؟ وفرع علم الاقتصاد الذي يتناول دراسة هذه المسألة هو: نظرية اقتصاديات الرفاهة.

5- وظيفة التشغيل «الكامل»، أو: كيف يستغل المجتمع «كل» ما لديه من موارد اقتصادية؟ وفرع علم الاقتصاد الذي يقوم بدراسة هذه المسألة هو: نظرية التشغيل والنقود. ويدخل في نطاق هذه الدراسة التجارة الدولية، كإحدى المحددات الأساسية لمستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

6- وظيفة تنمية الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، أو: كيف يستطيع المجتمع أن ينمي قدرته على إنتاج مزيد من السلع والخدمات باستمرار في المستقبل؟ وفرع

علم الاقتصاد الذي يدرس هذه المسألة هو: نظرية النمو والتنمية والتخطيط الاقتصادي.

هذه الفروع الستة تشكل، في مجموعها، علم الاقتصاد. وتتعلق الأربعة الأولى منها، وهي الثمن والإنتاج والتوزيع والرفاهة، أساسًا بعملية تخصيص الموارد الاقتصادية بين خطوط الإنتاج المختلفة، وعملية توزيع المنتجات النهائية بين مختلف أفراد وقطاعات المجتمع.

ويطلق، بصفة عامة، على هذا القسم من علم الاقتصاد مصطلح: الاقتصاديات الجزئية. بينما يرتبط الفرعان الأخيران، وهما التشغيل والتنمية، بقضايا تمس الاقتصاد القومي لأي مجتمع ككل. وبالتالي، تختلف من حيث المضمون والمنهج وأدوات التحليل عن بقية فروع علم الاقتصاد. ومن ثم، اتفق على إدراج هذا القسم من علم الاقتصاد تحت مصطلح: الاقتصاديات الكلية.

وعليه، يمكن القول بأن علم الاقتصاد يتكوّن على سبيل الحصر من قسمين:

1- الاقتصاديات الجزئية 2- الاقتصاديات الكلية

فالاقتصاديات الجزئية تختص بدراسة جزء من الظاهرة الاقتصادية ككل، مثل سلوك المستهلك، أو المشروع الواحد، أو الصناعة الواحدة، أو عنصر واحد من عناصر الإنتاج... إلخ، بهدف اكتشاف وتحليل العوامل المختلفة التي تسيّر الاقتصاد القومي. وعليه، تركز هذه الاقتصاديات على تحليل تفصيلي للأسواق الفردية للسلع والخدمات «النهائية» المختلفة، ولأسواق عناصر الإنتاج كسوق العمل وسوق رأس المال، وعلاقة هذه الأسواق بعضها ببعض، وذلك بهدف تحديد أثمان وكميات السلع والخدمات في كل أسواق الاقتصاد القومي.

أما الاقتصاديات الكلية فتقوم بدراسة الظاهرة الاقتصادية ككل، فتتناول قضايا ذات طبيعة كلية مثل: مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، الدخل القومي، الإنفاق القومي، الاستهلاك القومي، الادخار القومي، الاستثمار القومي، مستوى العمالة القومية، المستوى العام للأسعار، العرض الكلي للنقود... الخ، بغرض التعرف على العوامل المختلفة المتحكمة في معدل أداء الاقتصاد القومي، ورسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكفيلة برفع هذا المعدل باستمرار وضمان كفاءته.

ويشمل ميدان الاقتصاديات الكلية، بصفة أساسية، «الاقتصاديات النقدية»، بما تتضمن من عوامل ومؤسسات مؤثرة ومحددة لمستوى النشاط الاقتصادي الكلي. وعليه، تمثل الاقتصاديات النقدية والجانب المؤسسي للنقود أو «اقتصاديات البنوك» الجزء الرئيس في الاقتصاديات الكلية.

إذًا، مصطلح «الاقتصاديات النقدية» أو «اقتصاديات النقود» يُقصد به: ذلك الجزء المهم من الاقتصاديات الكلية الذي يهتم بدراسة ظاهرة النقود ودورها في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، أي تحديد مستوى التشغيل، أو مستوى الدخل القومي لمجتمع ما. وعليه، يشمل هذا الجزء دراسة النقود ودورها في الحياة الاقتصادية، ودراسة المؤسسات المسؤولة عنها والمرتبطة بها. فالاقتصاديات النقود تتعلق أساسًا بدراسة الدخل والثروة للمجتمع، ولكافة المتعاملين في النشاط الاقتصادي من أفراد ومشروعات وحكومة. وبالطبع، هذه الدراسة تشمل ميدان علم الاقتصاد كله. وما تقدمه اقتصاديات النقود هو توكيد وإبراز بعض الجوانب المهمة لهذه الدراسة، والتي تتصل مباشرة بوجود ظاهرة النقود.

فعملية إنتاج السلع والخدمات تتم أصلًا عن طريق قيام المنتجين بشراء الموارد الاقتصادية، أي عناصر الإنتاج، بوساطة النقود، ثم استخدام هذه الموارد لإنتاج هذه

السلع والخدمات، ثم بيع السلع والخدمات المنتجة في مقابل النقود. وعليه، فتوجيه الموارد الاقتصادية النادرة إلى عملية إنتاج السلع والخدمات المرغوب فيها تعتمد على «تيارات» نقدية عدة. ومن ثم، فأى تغيير في هذه التيارات يتضمن، بالضرورة، تغييراً في تيارات المنتجات النهائية. ولذلك، فالنقود تؤثر - بطريق مباشر أو غير مباشر - على مستوى التشغيل والدخل، وعلى كميات وأثمان السلع والخدمات المختلفة. هذا، بجانب تأثيرها على توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، وبالتالي تأثيرها على مستويات التشغيل والدخل في المستقبل.

ومن هنا، تأتي أهمية الجانب المؤسسي للنقود، أي: «اقتصاديات البنوك»، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من اقتصاديات النقود. فأى تغيير في عرض النقود يعكس أثره، بالضرورة، في تغيير مستويات التشغيل والدخل والثروة. ومن ثم، فأى فرد، أو مؤسسة، لديه السلطة لتنظيم وإدارة ومراقبة «عرض النقود»، يتمتع، في الواقع، بأهمية بالغة في الحياة الاقتصادية. وهذه السلطة هي التي تشكل الوظيفة الأساسية للنظام المصرفي الحديث (البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات النقدية الأخرى كالبنوك المتخصصة وأسواق المال وشركات التأمين.. الخ).

فعرض النقود أصبح يتكوّن في معظمه (أكثر من 95%) من النقود المصرفية (أي: أوراق البنكنوت ونقود الودائع) المسئول عنها النظام المصرفي الحديث - متمثلاً في البنك المركزي والبنوك التجارية. ويعتمد عرض النقود، بصفة أساسية، على قدرة البنوك على منح الائتمان، أي الإقراض، أو التمويل في النظام الإسلامي. وتحدد البنوك، بجانب المؤسسات النقدية الأخرى، كيفية استعمال المعروض من النقود، وذلك من خلال السياسة النقدية التي تدير عليها، تحت توجيه ومراقبة البنك المركزي، وفي ضوء الأهداف الاقتصادية القومية المرسومة. وينعكس أثر السياسة النقدية المتبعة

على مستويات الأثمان والتشغيل والدخل. ومن ثم، يتضح الدور الإستراتيجي المهم الذي تؤديه البنوك في النظام الاقتصادي الحديث، وتبين لنا الأهمية البالغة لمركز اقتصاديات البنوك في علم الاقتصاد بصفة عامة، وفي اقتصاديات النقود على وجه الخصوص.



المبحث الثاني مصطلحات تحليلية

يتناول هذا المبحث بصورة مختصرة بعض المصطلحات التي تخدم معالجتنا لموضوعات هذا الكتاب، وبالتالي تساعد القارئ على تفهم أدق وأعمق لأساسيات هذه الموضوعات. وبالقطع، لا يشكل العرض التالي محاولة منظمة في طرق البحث، أو شرحاً وافياً للمنهج العلمي، وإنما يتمثل أساساً في التعريف ببعض المفاهيم المستخدمة في عملية تحليل الظاهرة الاقتصادية بصفة عامة، والبعد الكلي لهذه الظاهرة على وجه الخصوص.

وتشمل هذه المفاهيم ما يلي:

1- التجريد والنظرية:

يقصد بالتجريد التبسيط، وذلك لتسهيل عملية تحليل سلوك الظاهرة الاقتصادية محل البحث، والتي تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، وذلك بافتراض ثبات أو عدم تغير أو حتى غياب عدة عوامل تؤثر فعلاً وحقيقةً في هذه الظاهرة، حتى يمكن التركيز على دراسة العوامل الأساسية التي تتحكم فيها، واكتشاف العلاقة بين هذه العوامل من خلال «نظرية» تتكون من مجموعة من التعريفات والافتراضات الخاصة بهذه العوامل والعلاقة بينها، والتي يمكن بوساطتها تفسير سلوك الظاهرة والتنبؤ بسلوكها في المستقبل.

مثال ذلك ظاهرة الاستهلاك. هنا نقوم بتجربة «ذهنية» وليست «معملية»، عن طريق عزل أحد العوامل، وهو مستوى الدخل لدراسة أثره في سلوك الظاهرة، عن

بقية العوامل الأخرى التي نفترض ثباتها، مثل: مستوى الضرائب، والأرباح غير الموزعة، والتحويلات الحكومية، وحجم السكان، وأذواقهم..... الخ، وبذلك تتمكن من تحديد العلاقة بين الدخل والاستهلاك، أي: نكتشف «دالة» أو «نظرية» الاستهلاك. بعد ذلك، يمكن أن نقرب تحليلنا من الواقع، وذلك بإضافة عامل فأكثر، تدريجياً، إلى أن نتوصل بقدر الإمكان، إلى حقيقة تفسر سلوك الظاهرة محل البحث. والشيء نفسه بالنسبة لظاهرة الطلب على سلعة ما. هنا، نعزل ثمن السلعة عن بقية العوامل الأخرى المؤثرة في الظاهرة، وهي أثمان السلع البديلة والمنافسة والدخل النقدي للمستهلكين وعددهم وأذواقهم، ومن ثم نكتشف العلاقة السببية بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة منها، أي «دالة» أو «نظرية» الطلب.

وعليه فالتجريد هو الأداة الرئيسة في التوصل إلى النظريات المفسرة للسلوك الاقتصادي على المستويين الفردي والكلي للظواهر الاقتصادية.

2- الاستقراء والاستنباط:

وللقيام بعملية التجريد لصياغة النظريات المفسرة لسلوك الظاهرة الاقتصادية، توجد طريقتان أساسيتان: الطريقة الاستقرائية أو الاستقراء، والطريقة الاستنباطية أو الاستنباط. وبصفة عامة، يمكن القول أن أسلوب الطريقة الأولى في القيام بهذه العملية يتلخص في: مراقبة ودراسة حالات أو أجزاء من واقع الظاهرة، وذلك للتوصل إلى نظرية تفسر سلوك الظاهرة ككل. فمثلاً، عن طريق ملاحظة أن ما ينفق من دخل الفرد على أغراض الاستهلاك يتغير بطريقة معينة كلما تغير دخله، أمكن التوصل إلى دالة أو نظرية الاستهلاك على المستوى القومي للمجتمع ككل.

بينما يعتمد أسلوب الطريقة الثانية على وضع فروض عامة، مسلم بصحتها، ثم التوصل عن طريق التحليل المنطقي لهذه الفروض إلى نظرية تفسر سلوك ظاهرة معينة.

مثال ذلك، افتراض «الإنسان الاقتصادي» وسلوكه «الرشيد» الذي يفترض البحث عن «أقصى» منفعة أو إشباع ممكن، والتوصل من ذلك، عن طريق التحليل المنطقي، إلى كثير من نظريات الاقتصاديات الجزئية، كنظرية الطلب، ونظرية العرض، ونظرية التوزيع.

من هذا العرض، يتضح: أن الاستقراء يصل إلى تفسير «الكل» عن طريق التحليل الواقعي «للأجزاء»، بينما نجد أن الاستنباط يصل إلى تفسير الحالة «الخاصة» عن طريق التحليل المنطقي للحالة «العامة».

وهنا، نود تأكيد حقيقة التكامل والترابط بين الطريقتين؛ إذ إن نجاح كل منهما يتوقف أساساً على كيفية استخلاص النظريات الصحيحة المفسرة للظاهرة الاقتصادية. وعليه، لا بد من أن يتضمن الاستقراء قدرًا من الاستنباط عن طريق استخدام بعض الفروض الخاصة بالعوامل المتحكمة في سلوك الظاهرة موضع البحث، وطبيعة العلاقات بينها. كما أن الاستنباط لا بد وأن يحتوي على قدر من الاستقراء عن طريق استخدام بعض حقائق الظاهرة للتوصل إلى الفروض والمقدمات الأساسية. وإذا لم يحدث ذلك، فإن الاستقراء يصبح تجميعًا لحقائق غير مترابطة عن الظاهرة، كما يعد الاستنباط في هذه الحالة مجرد دراسة عقلية بعيدة عن واقع الظاهرة.

وفي الحالتين، لا نصل إلى هدفنا وهو بناء نظرية قادرة على تفسير سلوك الظاهرة محل البحث. ومن ثم، كان لا بد من استخدام هاتين الطريقتين كأسلوبين متكاملين ومتربطين لأجراء عملية التجريد في علم الاقتصاد.

3- الافتراض التقريري والافتراض القيمي:

يعتمد التحليل التجريدي على «افتراضات تقريرية» أو واقعية أو إيجابية. وهذه الافتراضات تتعلق بواقع الظواهر محل البحث. ولذلك، تختص هذه الافتراضات فقط: بما هو كائن. وعليه، يمكن اختبار النظريات المتولدة عنها عن طريق مطابقتها

بالحقائق المشاهدة، فتقبل إذا كانت مطابقة لهذه الحقائق، وترفض إذا كانت غير ذلك. ومن أمثلة هذه الافتراضات: تلك المتضمنة في نظريات الثمن والإنتاج والتوزيع والتشغيل أو الدخل القومي. فمثلاً عبارة أن «إصدار البنك المركزي لنقود جديدة سيؤدي إلى رفع الأسعار»، تعد افتراضاً بسيطاً يمكن اختباره بالرجوع إلى الواقع المشاهد.

ويختلف هذا النوع من الافتراضات عن نوع آخر، يطلق عليه مصطلح «الافتراضات القيمية»، أو التقديرية أو المثالية. وهذه الافتراضات الأخيرة ترتبط بمعتقدات الباحث، وليس بطبيعة الظاهرة ذاتها. ولذلك تتعلق فقط: بما يجب أن يكون، بالنسبة للظاهرة. ومن ثم، فهي غير قابلة من حيث المبدأ للاختبار، إذ يمكن رفضها، حتى ولو كانت مطابقة للحقائق المشاهدة. والعكس أيضاً صحيح، أي يمكن قبولها، حتى ولو كانت مخالفة لهذه الحقائق. وعليه، تتضمن هذه الافتراضات أحكاماً قيمية أو شخصية - أحكاماً عما هو حسن وما هو سيء. ومن ثم، يمكن أن ينشأ اختلاف في الرأي حول مثل هذه الافتراضات، باختلاف الأفراد الذين يتناولونها. فعادةً، الأفراد المختلفون يعتقدون أفكاراً مختلفة حول ما هو حسن وما هو سيء. ولا يمكن في هذه الحالة حسم هذا الخلاف بالرجوع فقط إلى الحقائق المشاهدة. ومن أمثلة هذه الافتراضات تلك المتضمنة في اقتصاديات الرفاهة، وفي الأمور المتعلقة بالسياسات الاقتصادية. فمثلاً عبارة أن «البطالة يجب أن تحظى باهتمام نسبي أكبر من ذلك المعطى للتضخم، عند وضع السياسات الاقتصادية»، تعد افتراضاً قيمياً لا يمكن التأكد من صحته أو خطئه بالرجوع إلى الواقع المشاهد. وترتبط مثل هذه الافتراضات ارتباطاً وثيقاً بما يعتقد به الأفراد من مبادئ وقيم سياسية واجتماعية وثقافية ودينية.

4- مصطلح الخطأ:

تعد فكرة اعتماد متغير على متغير آخر من المفاهيم الأساسية في كل فروع المعرفة الإنسانية بعامة، وفي علم الاقتصاد بخاصة. وتساعد الرياضة على التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بصورة مختصرة وسريعة و «دقيقة». فمثلاً، العلاقة بين الاستهلاك القومي والدخل القومي في سنة معينة، يمكن التعبير عنها كما يلي:

$$س = د(ل)$$

حيث ترمز (س) للاستهلاك، و (ل) للدخل، و(د) لعبارة «يعتمد على» أو «دالة ل...». ومن ثم، تعبر هذه المعادلة عن افتراضنا بأن الاستهلاك القومي يعتمد على الدخل القومي، ولكنها لا تشير إلى شكل هذه العلاقة على وجه التحديد. ولنفترض أن العلاقة اتخذت الشكل التالي:

$$س = 0.80 ل$$

تُشير هذه المعادلة إلى أن الاستهلاك القومي سيمثل أربعة أخماس (5 / 4) الدخل القومي. وتعد هذه العلاقة الدالية من النوع التحديدي أو التعيني، بمعنى أنها تفترض الدقة التامة. فإذا حصلنا على قيمة (ل)، يمكننا أن نعرف تمامًا قيمة (س).

ولكن في الواقع نادرًا ما تكون العلاقات الاقتصادية من هذا النوع. فعندما يفترض الاقتصادي أن المجتمع يتصرف على أساس أن: $س = د(ل)$ ، فإنه لا يتوقع أن معرفة (ل) ستعطيهِ تمامًا ما ستكون عليه قيمة (س). ولكن كل ما يمكن أن تعطيهِ هو ما ستكون عليه قيمة (س) مع «درجة خطأ» معينة. وينشأ هذا الخطأ الناجم من التنبؤ بقيمة (س) من معرفة قيمة (ل) من مصدرين منفصلين. الأول هو احتمال وجود متغيرات أخرى تؤثر أيضًا في (س). فعندما نقول: إن الاستهلاك القومي يعد دالة

للدخل القومي، $[س = د(ل)]$ ، فإننا نعرف أن هناك متغيرات أخرى تؤثر أيضًا في هذا الاستهلاك. فمثلًا، مستوى الضرائب، والتحويلات الحكومية، وحجم السكان وأذواقهم، ستؤثر بالتأكيد على الاستهلاك القومي، حتى في حالة ثبات مستوى الدخل القومي. وعليه، لا يمكن لنا أن نتوقع علاقة «كاملة» بين $(س)$ و $(ل)$ تسمح لنا بالتنبؤ تمامًا بقيمة $(س)$ عند معرفة قيمة $(ل)$.

والمصدر الثاني هو عدم استطاعتنا قياس المتغيرات الاقتصادية بدقة تامة. وعليه، حتى إذا كان $(ل)$ السبب الوحيد للمتغير $(س)$ ، فإن تقديراتنا ستعطينا عددًا من القيم للمتغير $(س)$ تقابل قيمة واحدة للمتغير $(ل)$. ليس لأن $(س)$ تتغير لأسباب مستقلة عن $(ل)$ ، ولكن لأن الخطأ في تقديرنا لقيمة $(س)$ يتغير من فترة لأخرى. وقد نخطئ أيضًا في تقدير قيمة $(ل)$ ، وهذا الخطأ بدوره يؤثر في دقة العلاقة موضوع البحث.

وعلى ذلك، إذا قمنا بتلخيص وتجميع العوامل المؤثرة في قيمة $(س)$ ، بخلاف $(ل)$ ، سواء من متغيرات أخرى أو أخطاء في القياس، وعبرنا عنها بمصطلح الخطأ، ولنرمز له بالرمز $(ط)$ ، فإننا نحصل على المعادلة التالية:

$$س = د(ل، ط)$$

وتعني هذه المعادلة أن القيمة المشاهدة للمتغير $(س)$ تعتمد على القيمة المشاهدة للمتغير $(ل)$ ، وأيضًا على أشياء أخرى عديدة، منها أخطاء القياس، ومنها متغيرات سببية أخرى، معبرًا عنها تجميعيًا بالرمز $(ط)$.

وبالرغم من عدم ظهور مصطلح الخطأ صراحة في التحليل الاقتصادي، وبالرغم من افتراضنا أن العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية تعد علاقات «تحيديية»، فإننا يجب أن نتنبه إلى حقيقة وجود هذا الخطأ، وإلى حقيقة أن هذه العلاقات ليست في الواقع دقيقة تمامًا. ومن ثم فمسألة تحليل الظواهر الاقتصادية، رغم كل ما تتضمنه من

دقة وأصالة، تعد تقريباً للواقع المشاهد. وبالتأكيد، هذا هو الممكن الوحيد والمفيد في الوقت نفسه في عملية فهمنا للظواهر الاقتصادية.

5- التيار والرصيد:

تعد مسألة التمييز بين التيارات والأرصدة من المسائل الأساسية في تحليل الظواهر الاقتصادية، وفي الفهم الصحيح لهذا التحليل. فالتيار متغير ذا بعد زمني، أي ترتبط كميته أو قيمته بعنصر الزمن. ولا يمكن التعبير عنه بدون الإشارة إلى الفترة الزمنية التي تولد فيها. فسرعة سيارة معينة مثلاً تيار. وبالتالي يعبر عنها بالنسبة لفترة زمنية معينة، فمثلاً يقال أن «سرعة هذه السيارة سبعون كيلو متراً في الساعة». ولا معنى للقول «أن السرعة سبعون كيلو متر». إذ لابد من ربطها بالفترة الزمنية التي تستغرقها السيارة في قطع هذه المسافة.

أما الرصيد؛ فهو متغير ليس له بعد زمني، أي إن كميته أو قيمته لا ترتبط بعنصر الزمن. ومن ثم، يقاس هذا المتغير في لحظة زمنية معينة، أو بمعنى أدق بدون الرجوع إلى عنصر الزمن. فوزن السيارة، مثلاً رصيد. وبالتالي يعبر عنه بدون أخذ عنصر الزمن في الاعتبار. فيقال: إن وزن سيارة معينة (2000) كيلو جراماً. ولا يعقل منطقياً القول بأنه (2000) كيلو جراماً في الشهر أو السنة. وهذا الوزن عرضة للتغير. فقد يقل باستهلاك البنزين والإطارات، وقد يزيد بتركيب إطارات جديدة أو زيادة ما في خزان السيارة من بنزين.

واستناداً إلى هذا التحديد، تنقسم المتغيرات الاقتصادية إلى تيارات وأرصدة. فمثلاً الدخل القومي والاستهلاك القومي والادخار القومي والاستثمار القومي والضرائب والتحويلات الحكومية والإعانات، والنتاج القومي، والنتاج من القمح، أو النسيج أو الآلات... الخ، كلها تيارات ترتبط بعنصر الزمن. فنقول: الدخل القومي في سنة

معينة، والاستهلاك القومي في فترة معينة، وهكذا. بينما تعد الثروة، وكتلة النقود، ورأس المال.. موجودات أو أرصدة، لا ترتبط بعنصر الزمن. فنقول مثلاً: إن رأس المال القومي بلغ (500) بليون جنيها. وقد نضيف اللحظة الزمنية التي تمت فيها عملية القياس، فنقول مثلاً: يوم 31 ديسمبر سنة 2000. وبالطبع لا يعقل تصور تكوين رأس المال القومي في هذا اليوم. فالإشارة ترتبط بعملية القياس، وليس بعملية تكوين رأس المال. لاحظ أن الإضافة إلى هذا المتغير الرصيدي، أي الاستثمار يعد تياراً. فنقول: الاستثمار القومي في سنة 2000.

6- المتغير المستقل والمتغير التابع:

يتلخص تحليل أي ظاهرة اقتصادية في اكتشاف المتغيرات التي تتحكم في سلوكها، والعلاقات السببية بين هذه المتغيرات. والعلاقة السببية تفترض وجود متغير أو أكثر كسبب، ومتغير أو أكثر كنتيجة. وعندما نتوصل إلى حقيقة العلاقة السببية موضوع الاعتبار، نقوم بتصنيف المتغيرات. فالمتغيرات التي تعد أسباباً لمتغيرات أخرى نعتبرها متغيرات «مستقلة». والمتغيرات التي تعد آثاراً لمتغيرات أخرى تمثل المتغيرات «التابعة». وهنا، يمكن أن نصيغ العلاقة في صورة رياضية. فمثلاً، بالنسبة للعلاقة بين الاستهلاك القومي والدخل القومي، نجد أن المتغير المستقل هو الدخل القومي، والمتغير التابع هو الاستهلاك القومي. وعليه، اتخذت العلاقة، كما سبق أن ذكرنا، صورة المعادلة التالية:

$$س = د (ل)$$

حيث يمثل المتغير في الشق الأيسر للمعادلة، أي المتغير (ل)، المتغير المستقل. ويمثل المتغير في الشق الأيمن لها، أي المتغير (س)، المتغير التابع. ويعكس الحرف (د) علاقة تبعية المتغير (س) للمتغير (ل).

7- المتغير الداخلي والمتغير الخارجي:

من المفيد في عملية تحليل الظواهر الاقتصادية التمييز بين المتغيرات «الداخلية» والمتغيرات «الخارجية» بالنسبة للنظريات المفسرة لهذه الظواهر. فالمتغيرات الداخلية هي: المتغيرات التي يتم تفسيرها داخل النظرية، أي التي ترتبط مباشرة بسلوك الظاهرة. بينما المتغيرات الخارجية هي المتغيرات التي تؤثر في المتغيرات الداخلية، ولكنها تتحدد بعوامل خارج النظرية.

ولنأخذ كمثال نظرية تحديد ثمن سلعة الطماطم من يوم إلى يوم في سوق القاهرة. ففي هذه الحالة، يعد الثمن متغيراً داخلياً لأنه يتحدد داخل النظرية، عن طريق عرض الطماطم والطلب عليها. بينما تعد الحالة الجوية، من جهة أخرى، متغيراً خارجياً، حيث إنها ستؤثر في سعر الطماطم، ولكنها لن تتأثر بهذا السعر. ومن ثم، لا يمكن لنظريتنا أن تفسر الحالة الجوية، لأنها شيء يحدث «من الخارج». ومع ذلك، تؤخذ في الاعتبار، لأنها تؤثر في المتغير الداخلي وهو السعر.

وبالنسبة لموضوع دراستنا، يعد عرض النقود متغيراً خارجياً لا نجد تفسيره في النظرية النقدية أو التشغيل أو الدخل، وإنما ينظر إليه على أنه متغير يؤثر في متغير داخلي، وهو سعر الفائدة، ولكنه يتحدد، هو نفسه، خارج هذه النظرية من قبل السلطات النقدية.

8- فكرة التوازن:

تُشكل فكرة التوازن عنصراً أساسياً في تحليل الظواهر الاقتصادية. وفكرة التوازن في علم الاقتصاد مستعارة من علم الميكانيكا، وهي فكرة ديناميكية. وبصفة عامة، تُعرف بأنها الحالة التي تكون فيها محصلة القوى التي تؤثر في مستوى الظاهرة محل البحث مساوية للصفر، أي: أن القوى المضادة تتعادل عند مستوى معين للظاهرة.

فمثلاً، عندما نقول: إن سلعة ما في حالة توازن نقصد أن قوى العرض والطلب في حالة توازن، بمعنى أن الكمية المعروضة متساوية مع الكمية المطلوبة عند السعر نفسه. أو إن سعر العرض متساو مع سعر الطلب عند الكمية نفسها. وتسمى الكمية في هذه الحالة بكمية التوازن، والسعر بسعر التوازن. أيضاً، إذا قلنا: إن الاقتصاد القومي في حالة توازن، فإننا نعني: أن القوى المضادة والمتسببة في تغير الناتج القومي والمستوى العام للأسعار في حالة تعادل. ومن ثم، يستقر مستوى الناتج القومي والمستوى العام للأسعار عند مستوى معين نطلق عليه «مستوى التوازن».

ولا يعني مستوى التوازن حالة مستقرة، عندما تصل إليها السلعة، أو الاقتصاد القومي، لا تتركها. وإنما يشير هذا المستوى إلى وضع تنزع السلعة أو الاقتصاد القومي إليه. وقد لا تتحقق حالة التوازن، إذا ما كانت العوامل المتحركة فيها غير متعادلة، وفي تغير مستمر. كما أن مستوى التوازن قد لا يعد، بالضرورة، المستوى «المستحب» أو المرغوب فيه، إذا لم يتحقق عند «حدود التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية». فإذا تحقق «بعد» حدود التشغيل الكامل للموارد، عانى الاقتصاد من التضخم النقدي، وهذه حالة بعض الدول المتقدمة اقتصادياً. وإذا ما تم «قبل» حدود التشغيل الكامل للموارد، عانى الاقتصاد من انكماش النشاط الاقتصادي، ومن هدر في استغلال الموارد، مما يؤدي بدوره مع ثبات أو زيادة الطلب الكلي إلى موجات تضخمية متزايدة، أي يتعرض الاقتصاد إلى اختلال هيكل مزدوج من انكماش وتضخم في الوقت ذاته. وهذه هي حالة الدول المتخلفة اقتصادياً. وتحاول الدول المختلفة الخروج من هذه الحالات غير المستحبة إلى مستوى توازني أعلى أو مستحب من خلال السياسات الاقتصادية بعامتها، والانهاية على وجه الخصوص.

9- المعادلة التعريفية والمعادلة السلوكية:

يُعد التمييز بين المعادلة التعريفية والمعادلة السلوكية من المسائل المهمة في التحليل الاقتصادي بصفة عامة، وفي تحليل الاقتصاديات الكلية بصفة خاصة. فالمعادلة التعريفية أو المتطابقة هي علاقة بين عدد من المتغيرات، تعد صحيحة لكل قيم هذه المتغيرات. فهي صحيحة في كل الحالات، وطرفاها متساويان بالتعريف، إذ إنهما يعبران عن شيء واحد. فهي تقول: إن الشيء يساوي نفسه، أو الشيء يساوي مكوناته. وعليه، لا يمكن استخدام المتطابقة في صياغة افتراضات قابلة للاختبار، أي تقريرية. ومن ثم، لا يمكن أن تكون أساساً لأي نظرية، وإن كانت تستخدم في عرض تعريفات معينة بالنسبة للنشاط الاقتصادي الكلي والمتغيرات الاقتصادية المرتبطة به. وعادةً، ما تكتب المتطابقات بعلامة التطابق وهي (\equiv) بدلاً من علامة التساوي وهي ($=$).

وكمثال لهذه المتطابقات، لو أخذنا الدخل القومي على أنه مجموع دخول أصحاب عوامل الإنتاج، والاستهلاك هو مجموع ما أنفقه أفراد المجتمع على المنتجات الاستهلاكية، وأن الادخار الصافي هو الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك، فإننا وفقاً لهذه التعريفات يمكن أن نحصل على المتطابقات التالية:

$$(1) \quad \text{الدخل القومي} \equiv \text{الاستهلاك} + \text{صافي الادخار}$$

$$(2) \quad \text{صافي الادخار} \equiv \text{الدخل القومي} - \text{الاستهلاك}$$

وبتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1)، ينتج أن:

$$(3) \quad \text{الدخل القومي} \equiv \text{الاستهلاك} + \text{الدخل القومي} - \text{الاستهلاك}$$

وهذه المعادلة تختصر إلى:

$$(4) \quad \text{الدخل القومي} \equiv \text{الدخل القومي}$$

والتي تُعد صحيحة لكل قيم متغيرات الدخل والاستهلاك والادخار. فالشيء لا بد

وأن يتطابق مع نفسه. وبالرغم من صحة هذه المتطابقة، إلا أنها لا تضيف شيئاً جديداً إلى معلوماتنا.

أما المعادلة السلوكية أو المعادلة فهي علاقة بين عدد من المتغيرات، وتعد صحيحة فقط لبعض قيم هذه المتغيرات، ويتناقض طرفاها بالنسبة للقيم الأخرى. وعليه، يمكن استخدامها في صياغة افتراضات تقريرية جديدة عن الظواهر الاقتصادية. فمثلاً المعادلة: $S = 0.80L$ ، صحيحة في حالة مثلاً، (س=16)، (ل=20)، ولكنها غير صحيحة في حالة مثلاً، (س=10)، (ل=15). وعليه، في الحالة الأخيرة، يجب تعديل الافتراض القائل بأن الاستهلاك يساوي $(5/4)$ الدخل القومي، أو البحث عن أسباب هذا الاختلاف وتعديل المعادلة وفقاً لنتائج هذا البحث.



المبحث الثالث

المتغيرات الاقتصادية الكلية

يعرض هذا المبحث لمسألة قياس مستوى النشاط الاقتصادي القومي لمجتمع ما، على أساس أن هذا النشاط يمثل ميدان دراسة الاقتصاديات الكلية بعامه، والاقتصاديات النقدية على وجه الخصوص. وترتكز هذه الدراسة على تحديد هذا النشاط وكيفية قياسه والعوامل المتحركة فيه، وما يرتبط به من متغيرات اقتصادية كلية كالناتج القومي أو الدخل القومي أو الإنفاق القومي. ولا تعد هذه الدراسة، بالطبع، غاية في حد ذاتها، وإنما الغاية هي التعرف على معدل أداء الاقتصاد القومي لمجتمع ما، وعمّا إذا كان هذا الأداء ينمو ويتصاعد أم يتدهور وينخفض، وبالتالي يتقدم الاقتصاد أم يتخلف، ومن ثم يرتفع مستوى معيشة الفرد وتحسن حياته أم ينخفض هذا المستوى وتصبح حياته رديئة، وكيف يمكن معالجة أمراض الاقتصاد أو الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها من انكماش أو تضخم أو الاثنين معاً، للتوصل إلى مستوى معيشي مناسب للفرد، أي توفير حياة طيبة كريمة له، تليق به كإنسان.

ومن معنى كلمة «نشاط»، يتبين لنا أن هذه الدراسة تهتم أساساً بتيارات، أي متغيرات مرتبطة بعنصر الزمن. وعليه، يعبر عن النشاط الاقتصادي القومي فنياً بمصطلح الناتج على المستوى القومي أو الكلي، بوصفه تيار نتج من استخدام الرصيد الموجود من الإمكانيات أو الموارد الاقتصادية لدى مجتمع ما.

إذاً، فالناتج على المستوى القومي هو: «مجموع ما أنتجه مجتمع معين من منتجات اقتصادية في فترة زمنية معينة». وتفسير وتفصيل هذا التعريف هو موضوع هذا المبحث، وهو قياس النشاط الاقتصادي القومي أو الكلي، وما يرتبط به من متغيرات.

فبالنسبة للبعد الزمني لهذا الناتج، جرى العرف في الاقتصاديات النقدية والمحاسبة الاقتصادية القومية على اعتبار هذه الفترة سنة ميلادية أو هجرية أو مالية، أي اثني عشر شهراً. وبالنسبة «للمنتجات الاقتصادية»، فهي المنتجات - أي السلع والخدمات - التي يتوافر فيها ثلاثة شروط: المنفعة والندرة والقابلية للتداول. وبالنسبة لتعيين أو تحديد المجتمع؛ فإن ذلك يتم وفقاً لمعيارين: معيار الإقامة الدائمة ومعيار محل النشاط. فوفقاً للمعيار الأول؛ يضمن في عملية الحساب المنتجات المتولدة عن النشاط الإنتاجي لكل الأشخاص، الطبيعيين والمعنويين، المقيمين إقامة اعتيادية أو دائمة في الدولة موضع الدراسة بغض النظر عن جنسيتهم. ومعيار الاعتياد أو الدوام هو أن تكون هذه الدولة المركز الرئيس لمصالح المقيم، فالعبرة ليست بالمدة الزمنية للإقامة وإنما بالمصلحة الاقتصادية المرتبطة بها. وعلى هذا الأساس، يتكون الناتج من المنتجات المتولدة عن النشاط الإنتاجي للأشخاص المتمتعين بجنسية الدولة والأجانب المقيمين إقامة دائمة فيها. ويوصف الناتج وفقاً لهذا المعيار بالناتج «القومي».

أما إذا أخذنا بمعيار محل النشاط، فإننا نضمن في عملية الحساب المنتجات المتولدة عن النشاط الإنتاجي لجميع الأشخاص الموجودين داخل الحدود الجغرافية للدولة بغض النظر عن طبيعة إقامتهم. ويطلق على الناتج في هذه الحالة مصطلح «الناتج المحلي». وسوف نستخدم مصطلح «الناتج القومي» في بقية عرضنا لموضوع البحث، لأنه أكثر دقة، لأخذه في الاعتبار صافي دخول عوامل الإنتاج مع بقية دول العالم.

ولكن، كيف نصل إلى رقم يمثل «مجموع» المنتجات المكونة للناتج القومي؟ بالطبع لا يمكن منطقياً جمع كميات بوحدات قياس طبيعية مختلفة، لأنها ببساطة غير قابلة للجمع. إذ كيف يُجمع مثلاً أرادب قمح وقناطر قطن وأمتار أقمشة ووحدات ثلاجات ووحدات سيارات، وأطنان خشب، وساعات خدمة طبيب، أو مهندس، أو

معلم... الخ؟ لذلك كان لابد من البحث عن مقياس مشترك نقيس بواسطته الأهمية النسبية لقيم المنتجات المختلفة. والنقود، كما سنوضح في الفصل الثاني من هذه الدراسة، تقوم بهذه الوظيفة، أي وظيفة مقياس للقيم.

فكل منتج اقتصادي له ثمن، ويتحدد هذا الثمن عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض لهذا المنتج. وثمان سلعة ما هو قيمة وحدة واحدة من هذه السلعة مقومة بوحدات من النقود، وهذا هو الثمن النقدي. فنقول مثلاً: سعر وحدة واحدة من السلعة (أ) هو (ثلاثة جنيهات). وعلى هذا الأساس، يتم التعبير عن قيم المنتجات بالنقود، عن طريق ضرب كمية كل منتج في ثمنه، ثم نجمع هذه القيم النقدية لنحصل على «رقم» يمثل الناتج القومي مقوماً بالنقود أو الناتج القومي النقدي.

ومع ذلك، نجد أننا لم نصل بعد إلى حقيقة وكيفية قياس الناتج القومي. فالمسألة ليست فقط عمليات ضرب وجمع كميات وأثمان منتجات. إذ قبل ذلك، لابد وأن نحدد قياسياً أو إحصائياً ما يُضْمَن في عملية حساب الناتج القومي من منتجات اقتصادية، أي «مكونات» هذا الناتج من ناحية، وأن نحدد «مخاطر» عملية القياس لكي نتجنبها من ناحية أخرى، حتى نصل إلى حقيقة النشاط الاقتصادي محل القياس، بقدر الممكن عملياً وإحصائياً. وعليه، سوف نتبع للوصول إلى هذه الحقيقة، منهجياً، مرحلتين: مرحلة التحديد الموضوعي، ومرحلة التحديد الفني.

التحديد الموضوعي:

تهتم هذه المرحلة بتحديد «مكونات» الناتج القومي. فبالرغم من الاتفاق على المستوى النظري على هذه المكونات، وهي المنتجات الاقتصادية أي المنتجات التي تولد منفعة أو تزيد من منفعة قائمة، والنادرة، والقابلة للتداول، نجد هناك صعوبات عدة في تحديد وحصر هذه المنتجات المختلفة وتقدير قيمها. وللتغلب على هذه الصعوبات

اتفق على الأخذ بقاعدة «سوقية المنتجات»، بمعنى أن الناتج القومي يشمل المنتجات الاقتصادية التي تظهر في السوق.

ولكن إذا تمسكنا بحرفية تطبيق هذه القاعدة لن نتوصل إلى حقيقة الناتج القومي محل القياس، وذلك يرجع إلى أن هناك بعض المنتجات الاقتصادية التي لا تظهر في السوق، ولكنها تشكل جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادي محل القياس، كما أن هناك بعض المنتجات الاقتصادية المتداولة، ولكن تعد عملية حصرها وتقدير قيمتها من الصعوبة بمكان. وعليه، لكي نصل إلى تقدير قريب من حقيقة الناتج القومي محل القياس، اتفق على الأخذ بمجموعتين من التعديلات على قاعدة سوقية المنتجات، وهما:

- تضمين بعض المنتجات.

- استبعاد بعض المنتجات.

فبالنسبة للمجموعة الأولى «تضمين بعض المنتجات»: تشمل هذه المجموعة ثلاثة أنواع من المنتجات وهي: منتجات استهلاك القطاع الذاتي، وخدمات المساكن التي يسكنها مالكوها، ثم الخدمات العامة الأساسية. فالقطاع الذاتي، خاصة في النشاط الزراعي، يحتجز جزءاً كبيراً نسبياً من إنتاجه لاستغلاله الخاص ولا يطرح في السوق. وهذا الجزء لا يختلف في شيء عن الجزء المعروض في السوق. وبالتالي تقدر قيمته على أساس أثمان المنتجات المماثلة في السوق، وتضاف إلى عملية حساب الناتج القومي. ويصدق هذا أيضاً على خدمات المباني السكنية التي يسكنها أصحابها. إذ إن صفة الملكية لا تنفي حقيقة وجود خدمة السكن كجزء من الناتج القومي. وعليه، تقدر قيمة هذه الخدمات كقيمة محتسبة أو مجازية على أساس معدلات الإيجار السائدة في المناطق الموجودة بها هذه المباني، وتضمن الناتج القومي. أما النوع الثالث: وهو خدمات الأمن

والعدالة والدفاع، فلا يوجد لها مثل في السوق، وتستهلك «جماعة» من قبل أفراد المجتمع، وتعد ضرورية لتوافر الجو الملائم للعملية الإنتاجية، فتحسب قيمتها «المجازية» من خلال تقدير قيمة مستلزمات الإنتاج الداخلة في إنتاجها، وأهمها أجور ومهايا العاملين في تقديم هذه الخدمات، وتدخل في عملية حساب الناتج القومي.

وبالنسبة للمجموعة الثانية، «استبعاد بعض المنتجات»: تشمل هذه المجموعة منتجات تعد في الأصل اقتصادية، ولكننا نستبعدها من عملية الحساب لصعوبة أو استحالة قياسها، رغم أننا نعلم أن في هذا الإجراء توضحية جزئية بدقة عملية الحساب. وهذه المجموعة تتكون من ثلاثة أنواع من المنتجات، وهي: منتجات ربات البيوت، ومنتجات وقت الفراغ، ثم المنتجات غير القانونية. فالنوعان الأول والثاني من المنتجات يستبعدان من عملية الحساب لصعوبتها الشخصية، بمعنى أن هذه المنتجات ترتبط من حيث قيمتها بالشخص المستفيد منها، أي أن قيمتها تختلف من شخص لآخر، وبالتالي يستحيل قياس قيمها بصورة كمية ونقدية. فبينما تحسب خدمات الخادمة- عن طريق أجرها- في الناتج القومي، نستبعد خدمات ربة البيت، رغم عظم الخدمات الأخيرة نسبياً بالمقارنة بالأولى. أما النوع الثالث من المنتجات، فيشمل المنتجات غير القانونية، فبالرغم من أنها نادرة، ويعتقد البعض أنها نافعة وقابلة للتداول، إلا أنها مرفوضة اجتماعياً. هذا، بجانب أنها منتجات يتم التعامل فيها بطريقة سرية، وبالتالي يعد من المستحيل التعرف على كمياتها، ومن ثم قياس قيمتها.

بهذا نكون قد حددنا من حيث الإمكانية العملية والإحصائية مكونات الناتج القومي من سلع وخدمات. ولكن هذا الحصر لا يعطينا الرقم أو المدلول الكمي للناتج القومي. ولكي نتوصل إلى هذا الهدف لا بد من تجنب بعض «المخاطر» عند إجراء عملية القياس. وهذا هو ما نقصده بمرحلة التحديد الفني.

التحديد الفني:

فهذه المرحلة هي في الواقع عملية القياس نفسها. وحتى نصل إلى «رقم» يمثل حقيقة الناتج القومي، يتعين أن نستبعد «خطر» ازدواج أو تعدد الحساب، بمعنى ألا نحسب أي منتج اقتصادي، أو جزءاً منه مرتين أو أكثر في الناتج القومي محل القياس، أو في هذا الناتج، وناتج أو ناتج قومية سابقة (الازدواج أو التعدد الزمني في الحساب)، كما سنفصل في بقية هذا المبحث، لأننا إذا فعلنا ذلك سنكون قد ضخمنا أو قدرنا الناتج بأكثر من حقيقته. ولكي نتجنب هذه المخاطر، ولكي لا تصبح أخطاءً جسيمة في القياس، سوف نقوم بأربعة استبعادات، هي على الترتيب:

- استبعاد المنتجات الوسيطة.

- استبعاد التحويلات.

- استبعاد استهلاكات الأصول.

- استبعاد أثر الأسعار.

1- استبعاد المنتجات الوسيطة:

المنتجات الوسيطة هي المنتجات التي أنتجت في فترة أو فترات سابقة، أو في الفترة محل القياس، ودخلت في العملية الإنتاجية ثانية في الفترة الأخيرة لإنتاج مزيد من المنتجات. فإذا حسبنا هذه المنتجات في الناتج القومي في الفترة محل القياس نكون قدرنا الناتج بأكثر من حقيقته. ولنوضح ذلك بمثال عددي. تجريبياً، نفترض مجتمعاً يتكون نشاطه الاقتصادي من إنتاج القمح، والدقيق، والخبز، عن طريق زراعة القمح من خلال سحب بذور وسماد من المخزون، واستخدام جزء من القمح لإنتاج دقيق، واستخدام جزء من الدقيق لإنتاج خبز، وذلك على النحو التالي:

سحب بذور وسماد قيمتها (10)، وأن هذه البذور والسماد أنتجت في فترة أو فترات سابقة، واستخدمت في إنتاج قمح قيمته (100)، واستخدم من القمح (80) لإنتاج دقيق قيمته (150)، حيث استخدم من الدقيق (100) لإنتاج خبز قيمته (130). فإذا قلنا: إن الناتج القومي في الفترة محل القياس = $130 + 150 + 100 = 380$ ، نكون قد وقعنا في ازدواج زمني في الحساب بالنسبة للسحب من المخزون، لأنه حُسب فعلاً في الناتج أو النواتج الخاصة بالفترات التي أنتج فيها ولم يستخدم، ثم ضُمن في الفترة محل القياس ثانية في إنتاج القمح. ثم هناك تعدد في الحساب بالنسبة للجزء الذي استخدم من القمح، حيث حسب عندما كان قمحاً، وبعد أن أصبح دقيقاً، وبعد أن صار خبزاً. وعلى ذلك، يظهر الناتج القومي بأكبر من حقيقته بكثير بسبب عدم استبعاد المنتجات الوسيطة.

ولمعالجة هذا الخطأ نطبق إحدى هاتين الطريقتين أو كليهما: طريقة المنتجات النهائية وطريقة القيم المضافة.

طريقة المنتجات النهائية: وفقاً لهذه الطريقة يدخل في عملية حساب الناتج القومي كل المنتجات النهائية التي أنتجت في الفترة محل القياس، مع استبعاد أي سحب من المخزون دخل في أي مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية، أما خلاف ذلك من المنتجات التي أنتجت في الفترة محل القياس، واستخدمت ثانية في الفترة نفسها، فتستبعد باعتبارها منتجات وسيطة. ووفقاً لهذه الطريقة «كل» المنتجات الاستهلاكية تعتبر نهائية، بينما لا تعتبر «كل» المنتجات الإنتاجية نهائية، وإنما ذلك الجزء أو الأجزاء منها التي أنتجت في فترة القياس ولم تستخدم ثانية في الفترة نفسها. وتطبيقاً لهذه القاعدة على مثالنا، نجد أن:

$$\text{الناتج القومي} = 20 (\text{قمح}) + 50 (\text{دقيق}) + 130 (\text{خبز}) - 10 (\text{سحب من المخزون}) = 190$$

أي نصف الحساب الخاطئ السابق، وذلك نتيجة استبعادنا لكل المنتجات الوسيطة، بما في ذلك السحب من المخزون.

طريقة القيم المضافة: تسلم هذه الطريقة تمامًا كالطريقة الأولى بحقيقة مرور المنتج بمرحلة أو أكثر من مراحل الإنتاج لكي يصل إلى صورته النهائية. ولكنها تختلف عنها في معالجتها لهذه المراحل؛ إذا بينما تعتبر طريقة المنتجات النهائية هذه المراحل خطوات متتابعة تصل في النهاية إلى مكونات الناتج القومي من منتجات «نهائية» تنظر طريقة القيم المضافة لهذه المراحل على أنها مشروعات إنتاجية، على درجة مناسبة من الاستقلال تسمح بتقدير مساهمة كل مشروع في تكوين أو صناعة المنتج النهائي. أي: تهتم هذه الطريقة بتقدير ما يضيفه كل مشروع إلى قيمة المنتج الاقتصادي، على أساس أن القيمة المضافة لأي مشروع هي قيمة إنتاج المشروع الكلية مطروحًا منها المنتجات الوسيطة التي استخدمها المشروع. وبجمع القيم المضافة بوساطة المشروعات أو المراحل الإنتاجية المختلفة، نتجنب الوقوع في خطر ازدواج أو تعدد الحساب، ونتوصل في النهاية إلى النتيجة نفسها التي توصلنا إليها بتطبيق طريقة المنتجات النهائية. وهذا بالطبع منطقي؛ لأن الطريقتين تقيسان الشيء نفسه، الطريقة الأولى تعتمد على حساب «الكل» في المرحلة النهائية، بينما تقوم الثانية على حساب «أجزاء هذا الكل» المتكؤنة في المراحل الإنتاجية المختلفة. وتطبيقًا لهذه الطريقة على مثالنا، نجد أن:

الناتج القومي = (100 - 10) القيمة المضافة لمشروع القمح + (150 - 80) القيمة المضافة لمشروع الدقيق + (130 - 100) القيمة المضافة لمشروع الخبز = 90 + 70 + 30 = 190، وهي النتيجة نفسها لطريقة المنتجات النهائية.

توصلنا، إذًا، إلى أن:

الناتج القومي (وفقًا لطريقة المنتجات النهائية) \equiv الناتج القومي (وفقًا لطريقة القيم

(المضافة).

ولكن الناتج القومي وفقاً لطريقة المنتجات النهائية هو الناتج القومي وفقاً لقيم المنتجات الاقتصادية النهائية المحسوبة على أساس الأسعار السائدة في السوق، أي هو: الناتج القومي بأسعار السوق. وبما أن الناتج القومي وفقاً لطريقة القيم المضافة ما هو إلا مجموع القيم المضافة، إذًا:

$$(1) \quad \text{الناتج القومي بأسعار السوق} \equiv \text{مجموع القيم المضافة}$$

ولكننا نعلم أنه لكي يتم النشاط الاقتصادي، وما يتولد عنه من ناتج قومي، لا بد من تضافر عناصر الإنتاج، حيث يحصل أصحاب هذه العناصر على مكافآت أو عوائد أو «دخول» نظير تقديم خدمات هذه العناصر، (الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم)، وهي الربح والأجور والمهايا، والفائدة، والأرباح. هذه الدخول في مجموعها هي الدخل القومي. وهذه الدخول نفسها، من وجهة نظر قطاع الإنتاج أو الأعمال تمثل عناصر تكلفة، وهي تكلفة الناتج القومي، أو الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج. وعليه:

$$(2) \quad \text{الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج} \equiv \text{الدخل القومي}$$

وكما علمنا من الاقتصاديات الجزئية، أن قيمة شراء سلعة ما - أي: الإنفاق للحصول على السلعة - لا بد - وبالتعريف - أن يتساوى مع حصيلة بيع هذه السلعة بسعر السوق، وهو قيمة السلعة = (ثمن السلعة × الكمية)، منظورًا إليه من زاويتين مختلفتين: زاوية البيع بسعر السوق، وزاوية الشراء أو الإنفاق بالسعر ذاته. ويصدق هذا المنطق على مجموع المنتجات الاقتصادية المكونة للناتج القومي، فالناتج القومي بأسعار السوق هو جانب البيع، والإنفاق القومي هو جانب الشراء. وعلى ذلك:

$$(3) \quad \text{الناتج القومي بأسعار السوق} \equiv \text{الإنفاق القومي}$$

وفي حالة عدم وجود حكومة، يبيع المنتجون «الناتج القومي» بتكلفة عناصر الإنتاج، لأن «أرباحهم» جزء من هذه التكلفة. ومن ثم:

(4) الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج \equiv الناتج القومي بأسعار السوق

وعلى ذلك، من المتطابقات (1)، (2)، (3)، (4)، نحصل على المتطابقة العامة، التي تلخص الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي، وهي:

\equiv الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج \equiv الدخل القومي

\equiv الناتج القومي بأسعار السوق

\equiv مجموعة القيم المضافة

(5) \equiv الإنفاق القومي

2- استبعاد التحويلات:

نعني بالتحويلات الدخول المتحصل عليها التي لم تتولد نتيجة الاشتراك في النشاط الإنتاجي في الفترة محل القياس. فبالرغم من أنها تمثل صفقات اقتصادية، تؤثر في مستوى الرفاهية المادية لأطرافها، إلا أنها لا تشكل عائداً للحاصلين عليها، أو نفقة لدافعيها، مقابل المساهمة في العملية الإنتاجية. ولا تعدو هذه التحويلات أن تكون سوى إعادة توزيع لجزء من دخول اكتسبت فعلاً نظير الاشتراك في هذه العملية، وهي الربيع والأجور والفوائد والأرباح. وعليه، عند حسابنا للناتج القومي من زاوية التكلفة أو الدخل نحسب فقط هذه الدخول الإنتاجية ونستبعد التحويلات، حتى لا نقع في خطأ ازدواج الحساب.

وتشمل التحويلات عدداً كبيراً من المدفوعات: كالهبات والمساعدات الخيرية ومساعدات

الضمان الاجتماعي والمعاشات والضرائب والإعانات وفوائد القروض الاستهلاكية. وتسمى هذه التحويلات بالتحويلات الجارية، تمييزاً لها عن التحويلات الرأسمالية التي تقع نتيجة إعادة توزيع الثروة عن طريق الإرث أو الوصية أو الهبة أو المصادرة.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار وجود «الحكومة» في التنظيم الاجتماعي، فإننا لا بد أن نتناول صراحة التيارات التحويلية التي ترتبط بدورها في النشاط الاقتصادي. وتشمل هذه التيارات بالنسبة لقطاع الإنتاج الضرائب غير المباشرة أي الضرائب على الإنفاق من هذا القطاع إلى الحكومة، والإعانات في الاتجاه العكسي، وبالنسبة لقطاع الأفراد، الضرائب المباشرة أي الضرائب على الدخل من الأفراد إلى الحكومة، والتحويلات الحكومية في الاتجاه العكسي. وهذه التيارات لا تؤثر في نفقات عناصر الإنتاج المشتركة في صناعة الناتج القومي - الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج - كما لا تؤثر في عوائد هذه العناصر - الدخل القومي. فالحكومة تحصل على الضرائب ليس نتيجة قيامها بنشاط إنتاجي، وإنما كمستهلك «جماعي» نيابة عن الأفراد، وهي بصدد القيام بالخدمات العامة الأساسية، فتفرضها إجبارياً على أساس كونها سلطة عامة. وتقوم بالتيارات المعاكسة - الإعانات والتحويلات الحكومية - بوصفها مسؤولة عن توفير «حد مناسب» من الرفاهة المادية لأفراد المجتمع، على أساس كونها سلطة ذات سيادة. ولكن، تنشأ المشكلة عند حسابنا للناتج القومي عن طريق المنتجات النهائية، حيث ينقل المنتجون عبء الضريبة غير المباشرة، كعنصر نفقة لا يقابلها الحصول على خدمة إنتاجية، إلى المستهلكين في صورة ارتفاع في أسعار هذه المنتجات. وعليه، لا بد من طرح قيمة هذه الضرائب من الناتج القومي بأسعار السوق، لنصل إلى حقيقة قيمة ما أنتجه المجتمع من منتجات نهائية. والعكس تماماً بالنسبة للإعانات، سيكون الناتج القومي بأسعار السوق أقل من تكلفة الناتج القومي. ولذلك نستبعد «أثر» هذا التيار التحويلي

عن طريق إضافة قيمة الإعانات إلى الناتج القومي بأسعار السوق.

وحيث إن الإعانات تعد من زاوية الاتجاه والنتيجة عكس الضرائب غير المباشرة تمامًا، فإنها تعامل على أساس أنها ضرائب غير مباشرة «سلبية»، وبطرحها من الضرائب غير المباشرة، نحصل على «صافي» الضرائب غير المباشرة، وعلى ذلك، تصبح المتطابقة العامة، في حالة وجود «الحكومة»، كما يلي:

الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج

≡ الدخل القومي

≡ الناتج القومي بأسعار السوق - صافي الضرائب غير المباشرة

≡ مجموعة القيم المضافة - صافي الضرائب غير المباشرة

≡ الإنفاق القومي - صافي الضرائب غير المباشرة (6)

وبالمنطق نفسه، نجد أن الدخل المتاح أو الدخل القابل للتصرف فيه، أقل من الدخل القومي الذي يستحقه الأفراد بوصفهم أصحاب عناصر الإنتاج، بقيمة الضرائب المباشرة. والعكس تمامًا بالنسبة للتحويلات الحكومية - المعاشات والمنح الاجتماعية والفوائد على القروض العامة المستحقة للأفراد بوصفها فوائد على قروض استهلاكية، حيث يكون الدخل المتاح أكبر من الدخل القومي. ومن ثم تعد هذه التيارات من حيث الاتجاه والنتيجة عكس الضرائب المباشرة. وعليه تعامل على أساس كونها ضرائب مباشرة «سلبية»، وبطرحها من الضرائب المباشرة، نحصل على «صافي» الضرائب المباشرة. كما يختلف الدخل المتاح عن الدخل القومي في أن جزءاً من عائد عنصر رأس المال - الأرباح - يُحتجز فعلاً في المشروعات الإنتاجية لأغراض التوسعات

والاحتياط للطوارئ. وعلى ذلك، نحصل على متطابقة الدخل المتاح، كما يلي:

الدخل المتاح \equiv الدخل القومي - الأرباح غير الموزعة - صافي الضرائب المباشرة

ويُعد مصطلح «الدخل المتاح» مفهومًا مهمًا من وجهة نظر التحليل الاقتصادي، لأنه يمثل القوة الشرائية العامة، أو الطلب الكلي النقدي على السلع والخدمات النهائية.

3- استبعاد استهلاكات الأصول:

بعد التحديد الموضوعي واستبعاد المنتجات الوسيطة والتحويلات، نكون قد وصلنا إلى صورة قريبة إلى حد ما من حقيقة النشاط الإنتاجي محل القياس. ومع ذلك، تظل هذه الصورة غير ممثلة تمامًا في حدود الممكن إحصائيًا لهذه الحقيقة. ويرجع ذلك إلى أن القيمة المتحصل عليها للنتائج القومي تعد حتى الآن مبالغًا فيها، وذلك بسبب عدم أخذ مسألة استهلاكات الأصول في الفترة محل القياس في الاعتبار. فاستخدام سلع إنتاجية معمرة، ذات أعمار أطول من الفترة المحاسبية - سنة - يؤدي إلى استهلاك «أجزاء» منها، ومن ثم يتعين استبعاد هذه الأجزاء من قيمة الناتج القومي، كما استبعدنا المنتجات الوسيطة، حتى لا نقع في خطر ازدواج الحساب.

فلو افترضنا جدلاً أن العمر الإنتاجي لآلة ما أقل من فترة القياس، وأن هذه الآلة أنتجت واستخدمت في النشاط الإنتاجي خلال هذه الفترة. في هذه الحالة، لا بد من أن نعتبر هذه الآلة منتجًا بسيطًا، يتعين استبعاده من عملية حساب الناتج القومي، تمامًا كما استبعدنا من قيمة الخبز، قيمة الدقيق المستخدم في إنتاجه. ولا يُغير من هذه النتيجة حقيقة أن فترات تشغيل هذه السلع، أي أعمارها الإنتاجية، تمتد لمدد أطول من فترة القياس. إذ بدلاً من أن تهلك بالاستخدام مرة واحدة يتم إهلاكها في النهاية بتكرار استعمالها فترة بعد أخرى. وعليه، لا بد من استبعاد مقابل ما أهلك من السلع الإنتاجية

المعمرة من جراء النشاط الاقتصادي. وهذا المقابل هو ما يُطلق عليه مصطلح «استهلاكات الأصول».

إذاً، لا تُمثل السلع الرأسمالية المنتجة في فترة القياس «إضافة» صافية إلى الثروة القومية، أي المتاح من الأصول الرأسمالية. ويرجع ذلك إلى أن عملية إنتاج هذه السلع والسلع والخدمات النهائية الأخرى، والمكوّنة للنتائج القومي، تؤدي إلى استهلاك أجزاء من المُعدات الرأسمالية المتاحة، وعليه لا بد من اعتبار جزء مقابل من السلع الرأسمالية المنتجة في فترة الحساب «إحلالاً» لما بُلي أو استهلك من الأصول المتاحة في الفترة نفسها. ومن ثم، لكي نصل إلى حقيقة أو «صافي» ما أنتجه المجتمع من منتجات نهائية، يتعين علينا خصم مقابل استهلاكات الأصول من قيمة الناتج القومي، والتي كانت حتى هذه اللحظة في صورة «إجمالية». وهذا يؤدي إلى توصلنا إلى قيمة الناتج القومي، والمكوّن فقط من المنتجات الاستهلاكية، والجزء من المنتجات «الاستثمارية»، الذي يشكل إضافة «صافية» فعلية إلى الأصول المتاحة، وهو ما يُطلق عليه مصطلح «صافي الاستثمار». ومن ثم، فمجموع المنتجات الاستهلاكية وصافي الاستثمار يساوي الناتج القومي الصافي. بينما يُطلق على الناتج القومي قبل خصم مقابل استهلاكات الأصول مصطلح الناتج القومي الإجمالي، والذي يتكون من مجموع المنتجات الاستهلاكية والاستثمار قبل خصم مقابل استهلاكات الأصول، أي الاستثمار الإجمالي. ولنأخذ مثلاً عددًا للتوضيح. لنفترض للتبسيط أن مجتمعًا ما كان لديه في بداية سنة 2007 آلة جديدة لصناعة النسيج، وأن هذه الآلة أُنتجت في سنة 2006 ولم تستخدم في العملية الإنتاجية في هذه السنة، وأن النشاط الإنتاجي لهذا المجتمع في سنة 2007 يتمثل فقط في استخدام هذه الآلة. ولنفترض أن قيمة الآلة في سنة 2006 قدرت بمبلغ (25) وعمرها الإنتاجي بخمس سنوات. ولنفترض أنها تهلك

بالاستخدام في الإنتاج بمعدل ثابت سنوياً، أي وفقاً لطريقة الخط المستقيم، أي إنها تفقد (20٪) من قيمتها سنوياً. وأخيراً، نفترض أن المجتمع استخدم غزلاً من المخزون في بداية سنة 2007 قيمته (20)، وأنتج نسيجاً باستخدام الآلة قيمته (100). إذًا، قيمة الناتج القومي الإجمالي لهذا المجتمع في سنة 2007 تساوي قيمة المنتج النهائي أي النسيج، (100) مطروحاً منها قيمة السحب من المخزون أي الغزل (20)، أي $(100 - 20 = 80)$. ويرجع ذلك إلى أن قيمة هذا الغزل قد حُسبت فعلاً في النواتج القومية للسنوات التي أُنتجت فيها، وبالتالي يتعين استبعادها. ولكن القيمة التي حصلنا عليها مازالت لا تمثل حقيقة ما أنتجه المجتمع في سنة 2007، وذلك لأن المجتمع، وهو ينتج النسيج، استهلك ما يعادل (20٪) من قيمة الآلة، أي (5). وهذا يعني أن قيمة الناتج تتضمن قيمة الجزء المستهلك من الآلة. وحيث إننا حسبنا قيمة هذا الجزء فعلاً في الناتج القومي لسنة 2006، يتعين علينا استبعادها، تمامًا كما فعلنا بالنسبة لقيمة الغزل، من قيمة الناتج. وعليه، تساوي قيمة الناتج القومي الصافي في سنة 2007 قيمة ما أنتجه المجتمع فعلاً من نسيج (80) مخصوماً منها قيمة الجزء الذي استهلك من الآلة (5)، أي $(80 - 5 = 75)$.

وحيث إن المجتمع لم ينتج سوى سلعة استهلاكية في سنة 2007، إذًا قيمة الاستثمار الإجمالي أي السلع الاستثمارية تساوي صفرًا. وعليه، يتكون الناتج القومي الإجمالي في هذه الحالة من مجموع السلع الاستهلاكية فقط، أي النسيج. ولكننا نعلم أن الناتج القومي الصافي يتكون من مجموع السلع الاستهلاكية مضافاً إليها الاستثمار الصافي. وحيث إن الاستثمار الصافي يساوي الاستثمار الإجمالي ناقصاً مقابل «استهلاكات الأصول»، وأن الاستثمار الإجمالي في مثالنا يساوي صفرًا، ومقابل استهلاكات الأصول (5)، إذًا يمثل الاستثمار الصافي في هذه الحالة قيمة سالبة، أي: (صفر - 5 = -5). وهذا

يُشير إلى أن المجتمع لم يضيف إلى ثروته القومية في هذه السنة، بل على العكس انتقص فعلاً منها بما قيمته (5). ومن ثم، يتعين علينا خصم هذا النقص من قيمة الناتج النهائي. وعليه، يساوي الناتج القومي الصافي قيمة السلع الاستهلاكية (80) مضافاً إليها الاستثمار الصافي (-5) أي $(80) + (-5) = 75$. وهذه هي القيمة الصافية التي توصلنا إليها في السطور السابقة. وهذا يعني أن الناتج القومي الصافي يساوي الناتج القومي الإجمالي ناقصاً مقابل استهلاكات الأصول.

وبالرغم من أن الناتج القومي الصافي أكثر دقة، كما أوضحنا، من الناتج القومي الإجمالي في التعبير عن حقيقة النشاط الاقتصادي القومي، نجد أن الرقم الأخير أكثر استخداماً في التطبيق من الأول. ويرجع ذلك إلى السهولة النسبية في حسابه من ناحية، وإلى تحاشي المشكلات العديدة والصعبة المرتبطة بعملية قياس استهلاكات الأصول من ناحية أخرى. فالأصول الرأسمالية القومية تتكون من عدد كبير من السلع الرأسمالية ذات الطبيعة والخصائص المختلفة، والأعمار الإنتاجية المتباينة، وسنوات المولد أو النشأة المختلفة، وبالتالي أسس التسعير المتعددة. وفي ظل هذه الظروف من الصعب إن لم يكن من المستحيل إيجاد طريقة دقيقة متفق عليها لإجراء عملية حساب مقابل استهلاكات الأصول.

وبالرغم من هذه الصعوبات يوجد في الأدب المحاسبي القومي شبه اتفاق على محاولة تقدير رقم «تقريبي» لمقابل استهلاكات الأصول، وإذا ما تم التوصل إلى هذا الرقم لسنة من السنوات، واستخرجنا نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي لهذه السنة، يمكن أن نستخدم هذه النسبة في الحصول على النواتج القومية الصافية لعدد من السنوات التالية، على أساس أن التغير التكنولوجي بصفة عامة يُعد ظاهرة طويلة الأجل نسبياً. بل أكثر من ذلك، هناك قاعدة عشوائية بالتأكيد، ولكنها مريحة للغاية،

ولا تضر كثيراً بمسألة الدقة في الحساب، وهي اعتبار أن مقابل استهلاكات الأصول يشكل عادةً حوالي (10٪) من قيمة الناتج القومي الإجمالي. وتستند هذه القاعدة على الخبرة المكتسبة في مجال قياس النشاط الاقتصادي القومي من ناحية، وإلى حقيقة كون التغير التكنولوجي ظاهرة طويلة الأجل من ناحية أخرى.

واستناداً إلى العرض السابق، وسيرنا على التقليد المحاسبي المتبع بالنسبة لإطلاق مصطلح «الدخل القومي» على الدخل القومي الصافي، بينما إذا ذكر «الناتج القومي» فيقصد به الناتج القومي الإجمالي، تصبح المتطابقة العامة رقم (6)، كما يلي:

الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج

≡ الدخل القومي.

≡ الناتج القومي الصافي بأسعار السوق - صافي الضرائب غير المباشرة.

≡ مجموع القيم المضافة الصافية - صافي الضرائب غير المباشرة.

≡ الإنفاق القومي الصافي - صافي الضرائب غير المباشرة. (7)

ولكن مما يخصم مقابل استهلاكات الأصول من مكونات الاستثمار القومي الإجمالي؟ للإجابة على هذا السؤال، نبدأ بمتطابقة التصرف في المنتجات الاقتصادية المتاحة. فالناتج القومي الإجمالي يساوي «المتاح من المنتجات الاقتصادية»، إذا افترضنا عدم السحب من المخزون، واقتصاد مغلق، أي لا يوجد واردات، ولكن واقعياً:

الناتج القومي الإجمالي ≡ المتاح من المنتجات الاقتصادية - السحب من المخزون - الواردات.

والمتاح من المنتجات الاقتصادية يقع عليه مجموعتان من التصرفات. المجموعة الأولى

تشمل منتجات تخرج من قطاع الإنتاج بوصفه المسئول عن توفير المنتجات الاقتصادية لتلبية طلب الأفراد، أي الاستهلاك الخاص، وطلب الحكومة، أي الاستهلاك العام، وطلب غير المقيمين، أي بقية دول العالم، أي الصادرات. والمجموعة الثانية تتضمن منتجات تبقى في قطاع الإنتاج لتلبية طلب المشروعات في تكوين مخزون إستراتيجي، أي: إضافة إلى المخزون، وطلب المشروعات لزيادة السلع الإنتاجية المعمرة. وعلى ذلك تُفصل المتطابقة السابقة كما يلي:

$$\begin{aligned} & \text{الناتج القومي الإجمالي} \equiv \text{الاستهلاك الخاص} + \text{الاستهلاك العام} + (\text{الإضافة إلى المخزون} \\ & \text{السحب من المخزون}) + (\text{الصادرات} - \text{الواردات}) + \text{الزيادة في السلع الإنتاجية المعمرة} \\ & \equiv \text{الاستهلاك القومي} + \text{صافي الاستثمار المخزوني} + \text{صافي الاستثمار الخارجي} \\ & + \text{الاستثمار المعمر} \end{aligned} \quad (8)$$

إذاً، الناتج القومي الإجمالي يساوي الاستهلاك القومي ومكونات الاستثمار القومي الإجمالي الثلاثة، وهي الاستثمار المخزوني وهو دائماً «صافٍ»، والاستثمار الخارجي، وهو دائماً «صافٍ» وفي صورة مالية، أي حقوق، ثم الاستثمار المعمر. وعليه، يكون الناتج القومي «إجماليًا» إذا لم يخصم مقابل استهلاكات الأصول من الاستثمار المعمر، ويكون «صافيًا» إذا تم هذا الخصم، أي إذا كان الاستثمار المعمر «صافيًا».

الادخار والاستثمار:

يمكن اختصار المتطابقة رقم (7) فيما يلي:

$$(9) \quad \text{الدخل} \equiv \text{الناتج القومي الصافي}$$

والدخل القومي من حيث التصرف فيه، ينقسم إلى جزئين: جزء ينفق على المنتجات الاستهلاكية، أي الاستهلاك، والجزء الآخر لا ينفق على الاستهلاك، أي يُدخر، ومن ثم:

$$(10) \quad \text{الدخل القومي} \equiv \text{الاستهلاك} + \text{صافي الادخار}$$

ويتكون الناتج القومي الصافي من مجموع المنتجات الاستهلاكية، أي الاستهلاك، ومجموع الإضافات الصافية إلى الثروة القومية، أي الاستثمار بعد خصم استهلاكات الأصول، أي أن:

$$(11) \quad \text{الناتج القومي الصافي} \equiv \text{الاستهلاك} + \text{صافي الاستثمار}$$

ومن المعادلات التعريفية (9)، (10)، (11) نصل إلى المتطابقة المشهورة للادخار والاستثمار، واللذان يرمزان، في صورتيهما «المحققة» إلى الشيء نفسه، وهو المنتجات التي لم تستهلك. أي أن:

$$(12) \quad \text{صافي الادخار} \equiv \text{صافي الاستثمار}$$

فالتطابق هنا يرتبط بنشاط إنتاجي حدث فعلاً. ولا يشير إلى حالة توازن الاقتصاد بالضرورة. فسواء أكان الاقتصاد فعلاً وصل إلى حالة توازن أو لم يصل، فإن الاثنين متطابقان عند التحقيق، أما تساوي الادخار المخطط، أي مجموع توقعات الأفراد الادخارية، مع الاستثمار المخطط أو المتوقع، أي مجموع توقعات المنتجين الاستثمارية، فهو شرط توازن الاقتصاد القومي، كما سنشير في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

4- استبعاد أثر الأسعار :

نعني بقيمة النقود قوتها الشرائية العامة على السلع والخدمات، أو مقدار ما تشتريه الوحدة النقدية، كالجنيه أو الدولار، من منتجات اقتصادية. وعلى ذلك، ترتبط قيمة النقود ارتباطاً عكسياً بالأسعار. فإذا ارتفعت الأسعار، قل ما يمكن أن تشتريه الوحدة النقدية من منتجات، أي انخفضت قيمة النقود، وإذا انخفضت الأسعار، زادت قيمة النقود. وعليه، فالنقود كمقياس لا تتمتع بثبات مطلق في قيمتها، فهي عرضة للتغير من فترة لأخرى، ومن مكان لآخر، تبعاً لتغير الأسعار.

ولكن ما أثر هذه التقلبات في القيمة النقدية للناتج القومي؟ في الواقع، لا يوجد أي أثر بالنسبة للفترة محل القياس. ويرجع ذلك إلى ثبات الأسعار «محاسبياً» في الفترة الواحدة. إذ إننا نحصل على القيمة النقدية للناتج القومي باستخدام الأسعار السائدة خلال هذه الفترة. ولكن ما إن نقوم بعقد «المقارنات» الزمنية (أو المكانية)، أي مقارنة الناتج القومي في فترة معينة بالناتج القومي في فترة أخرى للمجتمع نفسه (أو بين الناتج القومي لهذا المجتمع والناتج القومي لمجتمع آخر في الفترة نفسها)، حتى تظهر مشكلة الأسعار. فاحتمال تغير الأسعار من فترة لأخرى قائم (وينطبق عرضنا التالي أيضاً عند عقد مقارنات من مكان لآخر).

وعليه، تصبح القيمة النقدية للناتج القومي بعد كل المعالجات الموضوعية والفنية السابقة، غير ممثلة تماماً لحقيقة ما أنتجه المجتمع من منتجات اقتصادية. ويرجع السبب في ذلك إلى «أثر» أو سراب أو وهم الأسعار في هذه القيمة.

فإذا كنا نحصل على قيمة الناتج القومي عن طريق ضرب أسعار المنتجات الاقتصادية في الكميات المنتجة منها، فإنه يمكن أن نحصل على قيمة لا تمثل حقيقة الناتج لمجرد تغير في هذه الأسعار. فمثلاً، نحصل على قيمة نقدية للناتج في فترة ما أكبر منها في فترة أخرى لمجرد ارتفاع الأسعار. والعكس صحيح، أي نحصل على قيمة للناتج القومي في فترة ما أقل منها في فترة أخرى لمجرد انخفاض الأسعار. وقد يحدث هذا، مع ثبات كمية وجودة السلع والخدمات المنتجة في الفترتين، بل قد يصاحب النقص الكمي في المنتجات الاقتصادية ارتفاع في القيمة النقدية للناتج القومي نسبياً، بسبب ارتفاع الأسعار. والعكس أيضاً صحيح. أي: قد يزداد المنتج من السلع والخدمات كماً ونوعاً، ونحصل على قيمة نقدية للناتج القومي أقل نسبياً بسبب انخفاض الأسعار.

ومن ثم، لا بد من قياس واستبعاد أثر تقلبات الأسعار من القيمة النقدية للنتائج القومي، حتى نتعرف على المستوى الحقيقي للنشاط الاقتصادي لمجتمع ما والتغير الذي طرأ عليه من فترة لأخرى، حتى نتيّن وندرس العوامل التي أدت إلى هذا التغير، بهدف معالجتها لرفع كفاءة أداء الاقتصاد القومي.

وقبل القيام بعملية القياس والاستبعاد، تُسمى قيمة الناتج القومي بالناتج القومي النقدي، أو الناتج القومي بأسعار السوق، أو الناتج القومي بالأسعار الجارية. وتبين هذه الصفات أن أثر الأسعار مازال متضمناً في الناتج القومي محل القياس. وإذا ما قمنا بعملية القياس والاستبعاد نكون قد توصلنا إلى قيمة نطلق عليها اتفاقاً مصطلح: الناتج القومي الحقيقي، أو الناتج القومي بالأسعار الثابتة أو المثبتة. وتشير كل هذه الصفات إلى معنى واحد وهو: استبعاد أثر الأسعار من القيمة النقدية للناتج القومي.

ولكي نقيس ثم نستبعد أثر الأسعار في الناتج القومي (إجمالاً أو صافياً) لا بد أولاً من التعرف على طريقة لقياس التغير في الأسعار من فترة لأخرى. ويتم ذلك بتحديد طريقة لقياس ما يسمى بالمستوى العام للأسعار في كل فترة من الفترتين. وبعد قياسنا لهذا المستوى في كل فترة، ما علينا إلا أن نقارن هذين المستويين لتحديد نسبة التغير في الأسعار في الفترة المقارنة بالنسبة للأسعار في الفترة المقارن بها، أو ما تسمى بفترة الأساس. وبعد تحديدنا لنسبة التغير هذه، نستطيع أن نحصل على الناتج القومي الحقيقي، وذلك باستبعاد هذه النسبة من قيمة الناتج بالأسعار الجارية. وتتم عملية قياس المستوى العام للأسعار عن طريق ما يعرف في علم الإحصاء بالأرقام القياسية. فالمستوى العام للأسعار ما هو إلا رقم قياسي للأسعار، يلخص إحصائياً الاتجاه العام للأسعار في فترة ما، بالمقارنة بالاتجاه العام للأسعار في فترة أخرى.

ولكي نتيقن من حاجتنا إلى الأرقام القياسية للأسعار، ونتفهم بصورة أدق طبيعة

المشكلة التي نعالجها، دعنا نأخذ المثال التجريدي المبسط التالي: لنفترض أن النشاط الإنتاجي لمجتمع ما يتمثل في إنتاج سلعة واحدة فقط، ولتكن سلعة القمح. ولنفترض أن البيانات الخاصة بالنتائج القومي في سنة 2005، هي: (20) أردب قمح، وسعر الأردب (50) جنيه، وفي سنة 2007، هي: (30) أردب قمح، وسعر الأردب (100) جنيهًا. علمًا بأننا اعتبرنا سنة 2005 سنة «عادية» أي أن السعر يعكس الأهمية النسبية الحقيقية للسلعة المنتجة، وبالتالي أخذناها كأساس أو قاعدة للمقارنة. إذًا، الناتج القومي النقدي في سنة 2005 (وهو أيضًا الناتج القومي الحقيقي في السنة نفسها) يساوي (20×50) ، أي: (1000) جنيه. بينما بلغ الناتج القومي النقدي في سنة 2007، (30×100) ، أي: (3000) جنيه. ولكي نحصل على الناتج القومي الحقيقي في سنة 2007 يتعين علينا استبعاد أثر الأسعار من الناتج القومي النقدي في السنة نفسها. وتعد هذه المهمة بالنسبة لمثالنا سهلة للغاية. ولدينا في هذا الصدد أربع طرق، كل منها تؤدي إلى النتيجة نفسها، وهي:

1- طريقة سعر سنة الأساس: وفقًا لهذه الطريقة، نأخذ سعر سنة الأساس، 2005، ونضربه في كمية سنة المقارنة 2007. أي أن الناتج القومي الحقيقي في سنة 2007، يساوي (30×50) ، أي (1500) جنيه. وبهذا نكون قد استبعدنا أثر الأسعار، وذلك بافتراض ثبات السعر في السنتين. ومن هنا، سُمي الناتج القومي الحقيقي بالناتج القومي بالأسعار الثابتة، أو الناتج القومي بأسعار سنة الأساس.

2- طريقة قياس مقابل التغير في السعر: ويمكن أن نصل إلى النتيجة السابقة نفسها عن طريق قياس التغير في السعر، ثم استبعاد أثر هذا التغير. فالسعر، في مثالنا، ما هو إلا مستوى «مطلق» للأسعار، بمعنى أننا يمكن أن نقول: إن السعر ارتفع

من (50) جنيهاً في سنة 2005 إلى (100) جنيه في سنة 2007، أي زاد بمقدار (50) جنيهاً. بعد ذلك، نضرب هذا التغير في السعر في الكمية المنتجة من السلعة في سنة 2007، لكي نحصل على أثر الأسعار في الناتج القومي النقدي في هذه السنة، أي أن أثر التغير في السعر يساوي (30×50) ، أي: (1500) جنيه. وما علينا بعد ذلك إلا أن نطرح هذا الرقم من قيمة الناتج القومي النقدي في سنة 2007، لكي نحصل على الناتج القومي الحقيقي في هذه السنة، وهو يساوي $(3000 - 1500)$ أي: (1500) جنيهاً.

3- طريقة منسوب السعر: نعلم الآن أن المستوى العام للأسعار كرقم قياسي يعد رقمًا نسبيًا، أي أنه يقيس نسبة التغير، وليس التغير المطلق في الأسعار. في ضوء هذه الفكرة، وباستخدام البيانات الخاصة بمثالنا، يمكن أن نصل إلى الناتج القومي الحقيقي في سنة 2007. فلو فرضنا أن المستوى العام للأسعار في سنة 2005، أي سعر أردب القمح، وهو (50) جنيهاً، يساوي (100)، إذاً يساوي المستوى العام للأسعار في سنة 2007، أي سعر أردب القمح، وهو (100) جنيهاً، $[100 \times (50 \div 100)]$ أي (200). وما فعلناه هنا لا يتعدى سوى نسبة سعر إلى سعر آخر. فيما يختص بسنة الأساس، نسبنا السعر إلى نفسه $[100 \times (50 \div 50)]$ أي (100).

أما فيما يتعلق بنسبة المقارنة، فقد نسبنا سعر سنة المقارنة إلى سعر سنة الأساس. وتسمى النسبة الأخيرة بمنسوب السعر. أي أن المستوى العام للأسعار، أو الرقم القياسي للأسعار في سنة 2007 يساوي (200%) عما كان عليه في سنة 2005. وعليه، نسبة التغير السعري تساوي $(200 - 100)$ ، أي: (100). أي أن الأسعار - السعر في مثالنا - زادت بنسبة (100%). وما علينا الآن إلا أن نستخرج ما يقابل هذه النسبة من

الناتج القومي النقدي لسنة 2007. أي أن أثر التغير السعري يساوي $[3000 \times (100 \div 200) - 1500]$ أي: (1500) جنيها، إذا الناتج القومي الحقيقي يساوي الناتج القومي النقدي مطروحاً منه مقابل اثر التغير السعري $(3000 - 1500)$ ، أي: (1500) جنيها. وهي النتيجة السابقة التي توصلنا إليها.

الطريقة الكمية: واضح أننا لسنا في حاجة إلى الطريقة السابقة المطولة للتوصل إلى الناتج القومي الحقيقي. بل، في مثالنا المبسط، لسنا في حاجة إلى الأسعار لعقد المقارنة أصلاً. فالناتج القومي الحقيقي في سنة 2007، وهو (30) أردب قمح، أكبر من الناتج القومي الحقيقي في سنة 2005، وهو (20) أردب، بمقدار (10) أردب، أو بنسبة (50%) . وهي النتيجة نفسها التي توصلنا إليها بطرقنا الثلاث السابقة، حيث بلغت قيمة الناتج القومي الحقيقي (1500)، (1000) جنيها في السنتين على الترتيب. ومن ثم، فالحاجة إلى استخراج المستوى العام للأسعار أو الرقم القياسي للأسعار ليست ملححة في مثل هذا المجتمع الافتراضي البسيط. وأخيراً، تعد هذه الطريقة «الكمية» مفيدة في الاقتصاد المعاصر الذي ينتج ملايين المنتجات الاقتصادية، وذلك عند التعرف على الأداء الكمي لبعض السلع الإستراتيجية في الاقتصاد، مثل إنتاج القمح أو الأسمت أو حديد التسليح.

ولنأخذ أخيراً مثلاً يقربنا من الواقع. لنفترض أن النشاط الإنتاجي لمجتمع ما يتكون من «ملايين» السلع والخدمات، وأن جهاز الإحصاء في الدولة قد أمدنا ليس فقط ببيانات الناتج القومي بالأسعار الجارية في السنتين 2005، 2007، بل أيضاً بالمستوى العام للأسعار في سنة المقارنة 2007، على أساس أن سنة الأساس 2005 تساوي (100). هذه البيانات هي الناتج القومي بالأسعار الجارية سنة 2005، هو (45) بليون جنيه، وفي سنة 2007، هو (60) بليون جنيه، وأن المستوى العام للأسعار

في سنة 2007 هو (150) - فكيف نحسب الناتج القومي الحقيقي في سنة 2007، ونحدد مدى التغير في النشاط الاقتصادي القومي؟

بدايةً، إذا كان المستوى العام للأسعار في سنة 2007 (على أساس أن سنة 2005 = 100) هو (150) - معنى هذا أن نسبة التغير السعري هي (50٪) - فما علينا إلا أن نحسب مقابل هذا التغير السعري، ثم نستبعده من قيمة الناتج القومي النقدي في سنة 2007. فهذا المقابل يساوي $[60 \times 50] \div 150$ ، أي: (20) بليون جنيه إذاً، الناتج القومي الحقيقي في سنة 2007، يساوي الناتج القومي النقدي للسنة نفسها مطروحاً منه مقابل أثر التغير السعري في السنة نفسها، أي (60 - 20)، أي: (40) بليون جنيه، أي أن الناتج القومي الحقيقي في سنة 2007، انخفض فعلاً عن مستواه في سنة 2005، بقيمة (5) بليون جنيه، وبنسبة حوالي (11٪). ومثل هذه النتيجة، في حالة هذا المجتمع، تتطلب إعادة النظر جذرياً في السياسات الاقتصادية المطبقة، لتصحيح نقاط الخلل، ووضع الاقتصاد على مسار إنمائي صحيح ومستديم.



المبحث الرابع الأسواق المالية

في النظام الاقتصادي المعاصر، يعتمد «الاقتصاد العيني» أو الحقيقي - الذي يتكون من تيارات السلع والخدمات، وأرصدة الأصول الرأسمالية - على تيارات نقدية وأرصدة مالية، يتم من خلالها «تمويل» صفقات هذا الاقتصاد. وعليه، فالأسواق المالية هي أسواق تداول المال، أي: النقود، لتمويل النشاط الاقتصادي العيني، وتنمية هذا النشاط خلال الزمن. ومن هنا، تتضح الأهمية القصوى لهذه الأسواق. إذ بدونها يرتد الاقتصاد الحديث إلى «الاقتصاد الطبيعي» أو الذاتي، شديد التخلف نسبيًا، وينكمش بالتالي النشاط الاقتصادي، وينخفض مستوى المعيشة في المجتمع، وتتدهور نتيجة لذلك الرفاهة المادية لأفراده.

فبالأسواق المالية هي، إذًا، «تنظيم» أو آلية لتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات ذات الفائض المالي، أي: المدخرين، إلى الأفراد والقطاعات ذات العجز، الراغبين والقادرين على التوظيف الاستثماري لهذه المدخرات في مشروعات إنتاجية، أي: المستثمرين، مما يؤدي إلى كفاءة وحسن استخدام الموارد الاقتصادية، وإحداث التوازن العيني والمالي، والحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي، ويساعد في النهاية على تنمية الاقتصاد باستدامة واستمرار خلال الزمن.

وبينما يجري التعامل في الأسواق العينية على منتجات اقتصادية، فإن التعامل في الأسواق المالية يجري على «حقوق» هذه المنتجات، أي: «المنتجات المالية»، وهي الأوراق المالية قصيرة الأجل، بما فيها النقود، والأوراق المالية طويلة الأجل. وتتحدد أسعار هذه المنتجات المالية عن طريق تلاقي قوى العرض والطلب في هذه الأسواق،

أي: توافق رغبات البائعين مع رغبات المشترين، من خلال شركات الوساطة المالية، أي: الساسرة، بوصفهم وكلاء بالعمولة عن الطرفين. ولكي تكون هذه الأسواق على درجة «مناسبة» من التنافسية والكفاءة، لكسب ثقة المتعاملين، يتعين أن تعكس الأسعار كل المعلومات الاقتصادية المتاحة بعامّة، وكافة المعلومات المرتبطة بأنشطة الشركات المصدرة لهذه المنتجات المالية من حيث أدائها الإنتاجي ووضعها المالي بخاصة، وذلك من خلال: توافر «الإفصاح المالي» عن هذه الشركات و «إشهار» المعلومات لكافة المتعاملين. وعلى ذلك، تستطيع هذه الأسواق أن توفر وتوجه الأموال إلى المشروعات الأكثر إنتاجية وربحية للمجتمع، وتجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقق في النهاية التخصيص الأكفأ للموارد.

بعد هذا التحديد التعريفي لأسواق المال، واستناداً إلى بعض المعايير الخاصة بجانب أو آخر من هذه الأسواق، تقدم أدبيات هذا الفرع المتخصص من الاقتصاديات النقدية عدداً من التقسيمات لهذه الأسواق، نجملها فيما يلي:

أولاً- وفقاً لمعيار المنتجات المالية:

تنقسم الأسواق المالية إلى قسمين: سوق أدوات الدين وسوق أدوات الملكية. ويضاف إلى هذين القسمين سوق الصرف الأجنبي، كسوق ثالثة.

1- سوق أدوات الدين: هي سوق «السندات»، أي: التي يتم فيها تداول هذه الأوراق المالية، بغض النظر عن تواريخ استحقاقاتها - قصيرة الأجل أم طويلة - هذا، بالرغم من أن المتعاملين في الأسواق المالية عندما يذكرون «السندات»، يقصدون أدوات الدين طويلة الأجل، التي تصدرها الشركات والحكومة. والسند هو ورقة مالية مدنية تتيح لمصدرها (المقرض) الحصول على مبلغ من المال (القرض) من حائزها (المقرض)، الذي يحصل بدوره من المصدر على فوائد دورية منتظمة، ثم أصل

القرض عند تاريخ الاستحقاق. وبصفة عامة، يرى الغربيون والمستغربون الأهمية القصوى لهذه السوق في النشاط الاقتصادي؛ لأنها تساعد الشركات والحكومة على الاقتراض لتمويل أنشطتها، ولأنها التنظيم الذي يتحدد من خلاله «سعر الفائدة»، على أساس أنه يمثل تكلفة الاقتراض أو ثمن «تأجير» الأموال، والذي يؤثر - من وجهة نظرهم - في قرارات الأفراد الاستهلاكية والادخارية وقرارات رجال الأعمال الاستثمارية. هذا، وإن كان الذي قد يؤثر في هذه القرارات، ليس سعر الفائدة «الاسمي»، وإنما سعر الفائدة «الحقيقي»، أي: سعر الفائدة مطروحًا منه معدل التضخم المتوقع، أي: معدل الارتفاع المتوقع في المستوى العام للأسعار. فمثلاً، إذا كان سعر الفائدة الاسمي يساوي (5٪)، ومعدل التضخم المتوقع يساوي (10٪)، معنى ذلك أن سعر الفائدة «الحقيقي» بالسالب، ويساوي (-5٪)، مما لا يشجع المدخرين على الإقراض، بينما قد يشجع المستثمرين على الاقتراض. والعكس بالعكس، أي: إذا كان سعر الفائدة (10٪) ومعدل التضخم (5٪)، يكون سعر الفائدة الحقيقي (5٪)، مما قد يشجع المدخرين على الإقراض، ولا يشجع المستثمرين على الاقتراض.

وعموماً، يؤكد بعض كبار الاقتصاديين الغربيين - كما سنشير بشيء من التفصيل في الفصلين الرابع والخامس من هذه الدراسة - أن سعر الفائدة يُعد أداة رديئة لإدارة النشاط الاقتصادي المعاصر، وأن التقلبات العنيفة التي يتعرض لها هذا النشاط في الاقتصاديات الغربية، ترجع أساساً للتقلبات الطائشة لهذا السعر، بينما معدل الربح يُعد الأداة الأكثر عدالة والأعلى كفاءة في إدارة هذا النشاط.

2- سوق أدوات الملكية: هي سوق «الأسهم العادية»، أي: التي يتم فيها تداول هذه الأوراق المالية التي تصدرها الشركات. والسهم يعطي لصاحبه الحق في المشاركة

في ربح الشركة وفي ملكية أصولها. ويمثل إصدار وبيع الأسهم الوسيلة الرئيسة لحصول الشركات على موارد مالية لتمويل أنشطتها الإنتاجية. وتثير هذه السوق اهتمام معظم أفراد المجتمع المعاصر، ولذلك يُطلق عليها فقط مصطلح «السوق». وقد تتعرض الأسعار في هذه السوق لتقلبات مختلفة الحدة، تشتد مع اشتداد «المضاربة»، أي: «المقامرة»، بين المتعاملين. وقد يرجع ذلك أساسًا إلى عدم كفاية المعلومات عن أداء الشركات، وضعف التشريعات المنظمة للسوق، وسوء الإدارة. كما قد يرجع إلى رغبة بعض المستثمرين في استثمار أموالهم استثمارًا قصير الأجل، للحصول على أرباح عالية في أقصر وقت ممكن. ولذلك، يعتقد البعض أن هذه السوق هي المكان الذي يمكن أن يجعل الناس أكثر ثراءً أو أشد فقرًا، بسرعة كبيرة.

وبصفة عامة، تمثل هذه السوق ميدانًا رئيسًا للاستثمار «المخاطر». وتؤثر تقلبات الأسعار فيها على ثروات الأفراد، ومن ثم على قدرتهم ورغبتهم في الإنفاق. كما تؤثر أيضًا في قرارات رجال الأعمال الاستثمارية، وذلك يرجع إلى: حقيقة أن سعر السهم يؤثر في قدرة الشركة على تعبئة موارد مالية (نقود) للاستثمار. فكلما كان سعر أسهم الشركة مرتفعًا، كلما أمكن لها أن تحشد أموالاً أضخم من خلال إصدارها وبيعها لأسهم جديدة. والعكس تمامًا صحيح. وعليه، إذا ما ارتفعت درجة كفاءة السوق، وزادت تنافسيتها عن طريق توافر المعلومات وانخفاض تكلفة التمويل ووضوح ومرونة التشريعات وجودة الإدارة؛ أدى ذلك إلى زيادة معدلات نمو الاستثمار «الحقيقي»، وبالتالي رفع معدلات النمو في مستوى النشاط الاقتصادي القومي.

3- سوق الصرف الأجنبي: هي سوق التعامل في العملات، حيث يمثل انتقال الأموال بين الدول مهمة هذه السوق. ولكي تنتقل الأموال من دولة لأخرى، لابد

من تحويل عملة دولة «المنشأ» (ولتكن الدولار الأمريكي) إلى عملة الدولة التي ستذهب إليها الأموال (ولنقل الجنيه المصري). هذا التحويل يتم إذاً في هذه السوق، كما يتحدد فيها «سعر صرف» عملة دولة بوحدات من عملة دولة أخرى. ويؤثر التغير في سعر الصرف تأثيراً مباشراً ومهماً على سلوك المستهلكين والمنتجين، ومن ثم على الأداء العام للاقتصاد ككل. فمثلاً، تخفيض سعر صرف العملة، أي: الجنيه المصري «الضعيف»، يعني ارتفاع تكاليف الواردات. وعليه، سوف ينقص المصريون من مشترياتهم من السلع الأجنبية، ويزيدون من استهلاكهم للسلع الوطنية. كما سيجعل هذا التخفيض الشركات المصرية أكثر قدرة على التنافس في السوق الدولية؛ لأنه سيؤدي إلى انخفاض تكاليف الصادرات. هذا، بجانب جذب الاستثمارات الأجنبية، سواء في المشروعات الإنتاجية مباشرة أو في التعامل في سوق المال، مما يؤدي إلى دعم عملية التنمية.

ثانياً- وفقاً لمعيار طبيعة عمل السوق:

تنقسم الأسواق المالية إلى قسمين: سوق أولية وسوق ثانوية.

1- السوق الأولية: هي سوق «الإصدار»، حيث يتم التعامل في الأوراق المالية عن طريق طرحها «للاكتتاب»، سواء في شكل أسهم عند تأسيس الشركات الجديدة، أو عند زيادة رأس مال الشركات القائمة بغرض التوسع والتطوير، أو في شكل سندات تصدرها الحكومة أو الشركات، وفقاً لآجال مختلفة، لتوفير التمويل اللازم لأنشطتها. والاككتاب في الأسهم قد يكون «مغلقاً» على المؤسسين، وقد يكون عاماً، بينما الاكتتاب في السندات غالباً ما يكون عاماً. وعليه، تضمن هذه السوق تدفقاً مستمراً للأموال إلى الوحدات الإنتاجية، حيث تذهب متحصلات إصدار الأوراق مباشرة إلى الجهة التي أصدرتها، لتوظيفها في «استثمارات» حقيقية. ومن ثم، تعتبر

درجة تدفقات الأموال في هذه السوق، وكفاءة تخصيصها، مؤشراً مهماً لاتجاهات المستثمرين وحركة النشاط الاقتصادي، ومقياساً جيداً لما يحمله الاقتصاد في المستقبل.

2- السوق الثانوية: هي سوق «التداول»، حيث يتم فيها التعامل على الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية، أي أن معظم نشاطها هو بيع وشراء الإصدارات القديمة. ومن ثم، يعبر هذا النشاط عن استثمارات «مالية». وعليه، تقوم هذه السوق بدور شديد الأهمية في أسواق المال، حيث تعمل على زيادة درجة سيولة الأوراق المالية عن طريق إعادة بيعها بأقل تكلفة ممكنة وبأقل حد ممكن من التقلبات في قيمها السوقية. ومن ثم، تشجع هذه السوق على زيادة اقتناء هذه الأوراق، مما يزيد من قدرة الشركات المصدرة لأوراق جديدة من بيعها بسهولة في السوق الأولية. كما تحدد هذه السوق أسعار هذه الإصدارات؛ لأن المشتريين للأوراق المالية في السوق الأولية لن يدفعوا للشركات المصدرة سعراً أعلى من السعر الذي يعتقدون أنه سيسود في السوق الثانوية. وعليه، كلما ارتفع سعر الورقة في السوق الثانوية، كلما ارتفع سعر الورقة الجديدة الذي ستحصل عليه الشركة المصدرة في السوق الأولية. أي أن الأسعار السائدة في السوق الثانوية تُعد مرشداً للشركات عند تحديد أسعار الإصدارات الجديدة في السوق الأولية. وعلى ذلك، فإن كفاءة سوق المال هي نتاج التأثير المتبادل لكفاءة عمليتي الإصدار والتداول والتي ينعكس أثرها الإيجابي على كفاءة الأداء الاقتصادي ككل.

ثالثاً- وفقاً لدرجة تنظيم السوق:

تنقسم الأسواق المالية إلى قسمين: السوق المنظمة والسوق الموازية.

1- السوق المنظمة: هي «بورصة» الأوراق المالية. وهي سوق رسمية، يتم فيها تداول

الأوراق المالية في مكان مركزي محدد. ويتم تسجيل الأوراق المالية موضع التداول في هذه السوق - وفقاً لقواعد معينة - لدى لجنة الأوراق المالية، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للشركة أو الجهة المصدرة للورقة. وتتم عملية تداول الأوراق المالية (الأسهم والمسندات) في هذه السوق من خلال نظام «المزاد العلني». ومن أمثلة هذه السوق: بورصة نيويورك للأسهم، وبورصة لندن، وبورصة طوكيو.

2- السوق الموازية: هي سوق «غير رسمية»، و«غير منظمة» و«غير مركزية»، أو تسمى سوق «التعامل فوق الترابيزة»، حيث يجري التعامل في الأوراق المالية، وعلى الأخص في السندات، غير المقيدة في البورصة. ولا يوجد لها مكان مادي محدد، ولكنها عبارة عن شبكة اتصالات تجمع بين السماسرة والتجار والمستثمرين في جميع أنحاء الدولة، والتي يتم من خلالها عمليات البيع والشراء بطريقة «التفاوض»، للحصول على «أفضل» سعر. فهي وسيلة لإتمام المعاملات أكثر من كونها مكاناً لإجرائها. فمن خلال شبكة الاتصالات يجري العميل اتصالاته بالسماسرة والتجار المعنيين، الذين يعلنون أسعارهم على الكمبيوتر، ليختار من بينهم من يُقدم أفضل سعر. ومن ثم، يستفيد المتعاملون في هذه السوق من تخفيض تكاليف العمولة، والحصول على أسعار أحسن للأسهم، وسرعة تنفيذ الصفقات. بل قد يوجد في هذه السوق متعاملون بصفقات كبيرة من خلال وسطاء، حيث يقوم هؤلاء الوسطاء بالتعبير عن رغبات عملائهم في البيع والشراء، وتسهيل عملية التفاوض بين الطرفين مقابل عمولة صغيرة نسبياً. أكثر من ذلك قد يتجه المستثمرون الكبار إلى التعامل مع بعضهم البعض مباشرة، للاستفادة من ميزات الحصول على أسعار أحسن للأسهم من خلال المفاوضات المباشرة، وتوفير عمولات الوساطة، وإتمام الصفقات بسرعة، والمحافظة على سرية التداول. وعليه

فإن هذه السوق بكونها النسبي وانتشارها وتنوعها، ترفع من كفاءة التداول، مما يؤثر إيجابياً على النشاط الاستثماري، وعلى الأداء الاقتصادي ككل.

رابعاً- وفقاً لمعيار أجل الاستحقاق:

تنقسم الأسواق المالية إلى قسمين: سوق النقد وسوق رأس المال.

1- سوق النقد: هي سوق «أدوات الدين» قصيرة الأجل، حيث يتم التعامل في أوراق مالية قصيرة الأجل، تتمتع بقدر كبير من السيولة. وهذه الأوراق كأدوات دين تستحق خلال فترة تقل عن عام، وتشمل أذون الخزانة والأوراق التجارية وشهادات الإيداع. وتعتبر هذه الأوراق من الأصول المالية «السائلة»، فهي أقرب الأصول إلى الأرصد أو الاحتياطيات النقدية. وتحرص البنوك التجارية والشركات على توظيف جزء من فوائدها في هذه الأصول لاعتباري السيولة والعائد. فبالرغم من ضآلة العائد نسبياً، إلا أن سيولة هذه الأصول كبيرة.

2- سوق رأس المال: هي سوق الأوراق المالية «طويلة الأجل»، حيث يتم التعامل في أدوات الدين طويلة الأجل وأسهم الشركات. وتهدف هذه السوق إلى تحويل الأموال من القطاعات ذات الفائض، أي: المدخرات، إلى القطاعات ذات العجز، والفرص الاستثمارية، أي: الاستثمارات. وعليه، فالأصول المالية المتداولة في هذه السوق هي أدوات الدين التي تستحق بعد مدة تزيد عن عام، وتشمل السندات الحكومية طويلة الأجل وسندات الشركات والأوراق المالية التي ليس لها تاريخ استحقاق أي أسهم الشركات. وأهم المؤسسات العاملة في هذه السوق البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال وشركات التأمين.

خامساً- وفقاً لمعيار طريقة التداول:

تنقسم أسواق المال إلى قسمين: السوق الحاضرة والسوق المستقبلية.

1- السوق الحاضرة: هي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية بصورة فورية بين البائعين والمشتريين، حيث تتم عمليات التداول آنياً أثناء انعقاد جلسة التداول. وهذا النوع من الأسواق هو المتوافر في كثير من أسواق المال في الدول النامية، ومنها مصر. وإذا ما توافرت كفاءة السوق، وزادت درجة تنافسيتها، وتوافرت المعلومات الضرورية عن مراكز الشركات المصدرة للأوراق محل التعامل، ووجدت التشريعات الواضحة والمرنة، والإدارة الجيدة سوف يؤدي ذلك إلى نمو النشاط الاستثماري «الحقيقي»، وبالتالي يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي، وتحدث عملية تنمية جادة ومستمرة في الاقتصاد خلال الزمن.

2- السوق المستقبلية: وهي سوق يتم فيها تداول الأوراق المالية من خلال عقود يتم تنفيذها في تاريخ لاحق. وقد يجري التعامل في هذه السوق على الأوراق المالية غير المقيدة في السوق الرسمية. وبصفة عامة، تتعامل حالياً هذه السوق في الأوراق «المشتقة»، أي: أدوات المشتقات المالية، أو باختصار في «المشتقات». والمشتقات، وفقاً لتعريف بنك التسويات الدولية، هي «... عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تتطلب استثماراً لأصل المال في هذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أيّ انتقال للملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يُصبح أمراً غير ضروري». فهي أوراق مالية تشتق قيمتها من أوراق مالية أخرى أو من سلع أو حتى مؤشرات أسعار. وتستخدم للتحوط أو المضاربة أي: «المقامرة»، إلا أنها في الواقع تؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان وأساليب الاحتيال أو النصب، حيث تتم خارج بنود الميزانية، ومن ثم تتم بعيداً عن رقابة السلطات النقدية، وخصوصاً البنك المركزي.

وتستخدم المشتقات - من وجهة نظر مروجيها - لإدارة المخاطر، والتحوط

ضدها، والمضاربة، أي: «المقامرة». فهي في حقيقة الأمر «تجارة» في المخاطرة بين بائع لها وآخر مشتر لها، أي: بين من يريد أن ينقلها تخلصًا وخيفة منها، إلى من يرغب في تحملها. ولقد نتج عنها انهيار أسواق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية عامي 1987، 1989، ثم الانهيار الكبير الذي نعيشه الآن، 2008.

ولتبسيط موضوع على درجة كبيرة من التعقيد، ربما عن قصد من قبل منظريه، نجمل مكونات أو أدوات المشتقات في: المستقبلات، والخيارات والمبادلات (سوابس)، وتثبيت أسعار الفائدة.

فالعقد المستقبلي هو: «اتفاقية بين متعاقدين، توفر لهما تبادل مستقبلي لأصل معين، في تاريخ تسليم مستقبلي معين، في مقابل مبلغ نقدي معين في تاريخ التسليم». والمستقبلات وفقًا لهذا التعريف، وكما يؤكد دارسوها، لا يُقصد تسويتها بالتسليم. فأقل من (2٪) من هذه العقود القائمة يتم تسويتها فعليًا بالتسليم. ومن ثم، يقصد بها المضاربة، أو نقل المخاطرة أو المراهنة على اتجاهات الأسعار؛ لأن من يريد «الأصل» محل التعاقد فعليًا، أمامه السوق الحاضرة للحصول عليه عاجلاً، والعقد الآجل، آجلاً (البيع لأجل).

أما «الخيار» فهو عقد «يعطي حامله الحق، دون أن يكون ذلك التزامًا، بأن يشتري أو يبيع أصلًا بالسعر الوارد بالعقد، وقبل نفاذ فترة سريانه، على أن يدفع صاحب حق الخيار ثمنه مقدمًا عند إبرام العقد. وهذا العقد كسابقه «مراهنة» على اتجاهات الأسعار، فهو من جنس «القمار»، وينطوي على «غرر» كبير.

وبالنسبة «للمبادلة» (سوابس)، فهي عقد «بين طرفين يوافقان بمقتضاه على مبادلة سعر فائدة ثابت بسعر معوم يتحدد بمتوسط الأسعار فيما بين بنوك لندن». وهذا عقد محظور لأنه هو عين الربا المجمع على حرمة. وأخيرًا.. عقود تثبيت سعر الفائدة: هي

عقود بغرض التحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، وهذا العقد كسابقه ينطوي صراحةً على الربا المحرم شرعاً.

وعلى ذلك، فإن عقود المشتقات جميعاً تصطدم بعدم المشروعية لمخالفتها الصريحة لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها مصرفياً لم تضيف مفيداً، بل زادت الوضع سوءاً. أما من ناحية مخالفة شرع الله تعالى، فإنها تنطوي على بيع الإنسان ما لا يملك، وما لم يقبض. كما تضمنت بيع الدين بالدين، واشتملت على جهالة أو غرر كبير، فهي من جنس الرهان أو القمار المحرم شرعاً. وبعضها غارق في الربا المحرم بنص الكتاب والسنة وإجماع الأمة. وفي النهاية، فإن هذه الأدوات التي يجري استخدامها للتحوط من المخاطرة تنطوي على مخاطرة كبيرة تقتضي التحوط منها، كما أن تحويل المخاطر لا يعني ألبيتة معالجتها.

وفي نهاية هذا المبحث نتساءل: أما أن لنا كأمة إسلامية أن نعود إلى هويتنا الأصلية، وصحيح ديننا العظيم، ونطبق نظامنا الاقتصادي الإسلامي، وننشئ سوقنا المالي الإسلامي البعيدة عن كل المعاملات المحرمة شرعاً، والمرتكزة على المنتجات المالية الإسلامية من أسهم عادية، وشهادات إيداع واستثمار إسلامية، وصكوك مضاربة شرعية... إلخ، والمستندة إلى أساس تشريعي واضح ومرن، وقواعد بيانات كاملة ومفصلة، وإدارة حديثة ورشيدة؟!



قراءات ومراجع إضافية
لموضوعات الفصل الأول

أولاً- مراجع عربية:

- (1) دكتور/ زكريا نصر، عشر محاضرات في الدخل القومي، (القاهرة: معهد الدراسات العربية، 1957).
- (2) دكتور/ محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1967).
- (3) دكتور/ عبد المجيد فراج، الأسلوب الإحصائي، (مكتبة القاهرة الحديثة، 1970).
- (4) دكتور/ عبد المنعم راضي، اقتصاديات النقود والبنوك، (القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، 1971).
- (5) دكتور/ عبد الحميد الغزالي، مقدمة في الاقتصاديات الكلية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985).
- (6) دكتور/ سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2005).

ثانيًا- مراجع أجنبية:

- (1) H. Edey, A. Peacock & R. Cooper, National Income and Social Accounting, (Hutchinson, London, 1967).
- (2) W. T. Newlyn, Theory of Money, (Clarendon Press, Oxford, 1971).
- (3) F. S. Mishkin, The Economics of Money, Banking & Financial Markets, (Pearson International Edition, New York, 2004).
- (4) P. A. Samuelson, Economics, (Mcgraw- Hill Book Company, new York, 2001).
- (5) R. G. Lipsey & P. O. Steiner, Economics, Harper & Row, New York, 1966).

* * * * *

تطبيقات

- (1) خلاصة.
- (2) بعض المصطلحات الأساسية بالإنجليزية.
- (3) أسئلة للمراجعة والاختبارات.
- (4) نماذج إجابات بعض الأسئلة.

(1) خلاصة:

يبحث علم الاقتصاد، على المستوى النظري كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية، ويتناول النظام الاقتصادي عملياً هذه المعالجة من خلال القيام بست وظائف هي:

الإنتاج - الفن الإنتاجي - التوزيع - الكفاءة الاقتصادية - التشغيل - التنمية.

ومن ثم يتكون علم الاقتصاد من ستة فروع هي: نظريات الثمن والإنتاج والتوزيع والرفاهة والتشغيل والتنمية. وتشكل الأربعة فروع الأولى القسم الأول من هذا العلم، وهو: الاقتصاديات الجزئية، والذي يُركز على دراسة جزئيات الظاهرة الاقتصادية، بهدف تحديد أثمان وكميات السلع والخدمات المختلفة. بينما يمثل الفرعان الخامس والسادس القسم الثاني، وهو: الاقتصاديات الكلية، والذي يهتم بدراسة كليات الظاهرة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي الكلي. وتشكل النقود والنظرية النقدية الجزء المهم من هذا القسم، حيث تركز الاقتصاديات النقدية على دراسة ظاهرة النقود ودورها في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي لمجتمع ما، بينما تمثل اقتصاديات البنوك الجانب المؤسسي لاقتصاديات النقود، حيث تختص بدراسة تنظيم وإدارة عرض النقود، وذلك بهدف دراسة أثر تغيير عرض النقود على مستويات التشغيل والدخل والأسعار.

وللقيام بدراسة الاقتصاديات النقدية نستخدم التجريد في تبسيط عملية تحليل سلوك الظاهرة الاقتصادية، وينتج عن التجريد النظريات المفسرة لهذا السلوك. وتتم عملية التوصل إلى هذه النظريات بطريقتين متكاملتين: الأولى: الاستقراء حيث نصل من واقع «أجزاء» الظاهرة إلى «كل» مفسر لها، والثانية: الاستنباط حيث نصل من تحليل منطقي لفروض «عامة» إلى تخصيص يُفسر هذه الظاهرة.

ونستخدم في هذه العملية الافتراضات التقريرية القابلة للاختبار. ورغم توخي

الدقة في التعبير الكمي عن المتغيرات الاقتصادية، والعلاقات بينها، نعرف أنه بسبب تعقيد الظاهرة الاقتصادية، فإن تعبيرنا ينطوي على درجة من الخطأ.

ومن المسائل التي تُساعدنا في عملية التحليل: التمييز بين التيار كمتغير يرتبط بعنصر الزمن، والرصيد الذي لا يرتبط، والمتغير المستقل والمتغير التابع، والمتغير الداخلي في النظرية والمتغير الخارجي الذي يؤثر في مكوناتها من الخارج، وفكرة التوازن التي تعني: تعادل القوى المتضادة المسئولة عن سلوك الظاهرة، وأخيرًا.. المتطابقة التي تعني: أن الشيء يساوي دائماً نفسه، والمعادلة التي تُحدد علاقة سلوكية تساعدنا على تفسير الظاهرة، والتنبؤ بسلوكها في المستقبل.

وللتعرف على ميدان الاقتصاديات النقدية، وهو النشاط الاقتصادي الكلي عرض الفصل تحديداً تعريفياً لهذا النشاط من خلال تحديد مكونات النشاط من منتجات، بقدر الممكن إحصائياً من خلال: قاعدة سوقية المنتجات، بعد تعديلها بإضافة المنتجات الاقتصادية التي لا تظهر في السوق واستبعاد المنتجات المستحيل قياسها كمياً، ثم انتقل إلى التحديد الفني، وهو عملية القياس نفسها. فتم إجراء أربعة استبعادات للتوصل إلى رقم يمثل حقيقة ما أنتجه مجتمع ما من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة، وهي: استبعاد المنتجات الوسيطة بطريقتين: المنتجات النهائية والقيم المضافة - واستبعاد التحويلات بقياس الدخول الإنتاجية فقط، واستبعاد استهلاكات الأصول من قيمة الناتج أو الدخل القومي الإجمالي، ثم أخيراً استبعاد سراب أو أثر الأسعار.

ومن ثم، أمكن الوصول إلى الناتج (أو الدخل أو الإنفاق) الحقيقي الصافي، بدلاً من الناتج (أو الدخل أو الإنفاق) الإجمالي النقدي، أي: الناتج مقومًا بالأسعار الجارية ومتضمنًا مقابل استهلاكات الأصول. وأوضح العرض أنه في حالة استخدام معيار الإقامة الدائمة لتعيين المجتمع يكون الناتج قوميًا، وإذا كان المعيار محل النشاط يكون

الناتج محليًا. وإذا ما ذكر «الناتج القومي» فقط، يقصد به «الإجمالي» بينما إذا ذكر «الدخل القومي»، فيقصد به «الصافي».

وأخيرًا.. تمت مناقشة المطابقة المشهورة، وهي أن الادخار المحقق يساوي دائمًا أبدًا الاستثمار المحقق، لأنها ببساطة يُمثلان في الواقع، أي: عند التحقيق، الشيء نفسه، مرة منظورًا إليه من زاوية نفي الاستهلاك عنه، فيُسمى ادخارًا، ومرة منظورًا إليه من زاوية وظيفته، فيُطلق عليه: استثمارًا.

وفي النهاية.. قدم الفصل كمدخل للنظام المصرفي الحديث، الأسواق المالية، المسئولة عن تحويل الأموال (النقود) من القطاعات ذات الفائض - أي: المدخرين - إلى القطاعات ذات العجز، والتي لديها فرص استثمارية، أي: المستثمرين، مما يؤدي إلى كفاءة استخدام الموارد وحسن تخصيصها، ومن ثم إحداث التوازن العيني والمالي، وتنمية الاقتصاد خلال الزمن. ولفهم أدق لهذه الأسواق استخدم الفصل - تحليليًا - خمسة معايير لتقسيم هذه الأسواق، هي: معايير المنتجات المالية، وطبيعة عمل السوق، ودرجة تنظيمها، وتاريخ استحقاق الأوراق المالية، وطريقة التداول.

وتنقسم هذه الأسواق وفقًا للمعيار الأول إلى: سوق أدوات دين وسوق أدوات ملكية، ووفقًا للمعيار الثاني: سوقي إصدار وثانوية، ووفقًا للثالث: سوق منظمة «بورصة» وسوق موازية أو «تعامل فوق الترابيزة»، ووفقًا للرابع: سوقي نقد ورأس مال، وأخيرًا، ووفقًا للمعيار الخامس: إلى سوق حاضرة وسوق مستقبلية. فالنوع الواحد من الأوراق، وليكن الأسهم، أدوات ملكية، يصدر في سوق الإصدار، ويتداول في السوق الثانوية لأغراض التسييل، ويتم هذا التداول أساسًا في السوق المنظمة، وهو مكوّن أساسي لسوق رأس المال، وقد يتم التعامل فيه حاضرًا أو مؤجلًا.

وأكد الفصل على أهمية سوق أدوات الملكية في القيام باستثمار حقيقي، وعلى الترابط

والتكامل بين السوقين - الإصدار والثانوية - وعلى انخفاض تكلفة التعامل في السوق الموازية، ثم على أهمية السوق الحاضرة. وشدد على أن «المشتقات» من مستقبلات وخيارات وسوابس وتثبيت لأسعار الفائدة، لم تحقق ما أُخترعت من أجله، وهو تقليل المخاطر، بل زادت حدة، وأنها تنطوي على محاذير شرعية واضحة من فساد في التعاقد وغرر وربما وبيع الإنسان ما لم يملكه أو يقبضه. وانتهى الفصل بدعوة لإنشاء سوق مالية إسلامية تستند على الأحكام والضوابط الشرعية.



(2) بعض المصطلحات الأساسية بالإنجليزية:

- 1- The Economic Problem -1 المشكلة الاقتصادية
- 2- The Economic System -2 النظام الاقتصادي
- 3- Microeconomics -3 الاقتصاديات الجزئية
- 4- Macroeconomics -4 الاقتصاديات الكلية
- 5- Monetary Economics -5 الاقتصاديات النقدية
- 6- Economics of Banks -6 اقتصاديات البنوك
- 7- Error Term -7 مصطلح الخطأ
- 8- Equilibrium Level -8 مستوى التوازن
- 9- Flow -9 التيار
- 10- Stock -10 الرصيد
- 11- Identity -11 المتطابقة
- 12- Equation -12 المعادلة
- 13- Gross Nation Product (GNP) -13 الناتج القومي الإجمالي
- 14- Gross Domestic Product (GDP) -14 الناتج المحلي الإجمالي
- 15- Imputed Values -15 قيم تقديرية أو محتسبة

- 16- Intermediate Goods - السلع الوسيطة
- 17- Value Added - القيم المضافة
- 18- National Income - الدخل القومي
- 19- Transfers - التحويلات
- 20- National Expenditure - الإنفاق القومي
- 21- Personal Disposable Income - الدخل القابل للتصرف فيه
- 22- Depreciation of Capital - استهلاكات الأصول
- 23- Disinvestment - الاستثمار السلبي
- 24- General Price Level - المستوى العام للأسعار
- 25- Net Real National Product - الناتج القومي الحقيقي الصافي
- 26- Financial Markets - الأسواق المالية
- 27- Debt and Equity Markets - سوق أدوات الدين وسوق أدوات الملكية
- 28- Primary and Secondary Markets - السوق الأولية والسوق الثانوية
- 29- The Stock Exchange - البورصة
- 30- Over the Counter Market - السوق غير الرسمية
- 31- Money and Capital Markets - سوق النقد وسوق رأس المال

- 32- Spot and Future markets السوق الحاضرة والسوق المستقبلية - 32
- 33- Derivatives المشتقات - 33
- 34- Future Contracts or Futures العقود المستقبلية أو المستقبلات - 34
- 35- Option Contracts or Options عقود الخيار أو الخيارات - 35
- 36- Swaps عقود المبادلات - 36
- 37- Interest Rate Swap اتفاقية مبادلة سعر الفائدة - 37
- 38- Hedging التحوط - 38
- 39- Speculation المضاربة أو المقامرة - 39
- 40- Foreign Exchange Market سوق الصرف الأجنبي - 40



(3) أسئلة للمراجعة والاختبارات:

المجموعة الأولى: تعريف مصطلحات:

في هذه المجموعة يُطلب من الدارس تعريف مصطلح معين تعريفًا مختصرًا ومحددًا كما جاء في المتن.

عرف المصطلحات التالية:

- | | |
|----------------------------------|-----------------------|
| 1- النظام الاقتصادي | 11- سوق أدوات الملكية |
| 2- الاقتصاديات النقدية | 12- السوق الثانوية |
| 3- مصطلح الخطأ | 13- البورصة |
| 4- التيار | 14- السوق الرسمية |
| 5- المتطابقة | 15- سوق رأس المال |
| 6- الناتج المحلي الإجمالي | 16- سوق النقد |
| 7- القيم المضافة | 17- السوق الحاضرة |
| 8- التحويلات | 18- السوق المستقبلية |
| 9- الاستثمار الصافي | 19- الخيارات |
| 10- الناتج القومي الحقيقي الصافي | 20- سوق الصرف الأجنبي |

المجموعة الثانية: تعليل عبارات:

في هذه المجموعة بشقيها يُطلب من الدارس تحديد ما إذا كانت العبارة صحيحة أم خاطئة، أو يختار من بين عبارات العبارة الصحيحة، ثم يذكر لماذا؟ أي: مع التعليل، باختصار.

(1) حدد ما إذا كانت العبارة التالية صحيحة أم خاطئة، ولماذا؟

- 1- علم الاقتصاد هو الإطار الإنتاجي الذي تُعالج من خلاله المشكلة الاقتصادية.
- 2- تتكون وظائف أي نظام اقتصادي من أربع وظائف على سبيل الحصر والتحديد.
- 3- الاقتصاديات الكلية هي ذلك القسم من علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الظاهرة الاقتصادية ككل على المستوى القومي.
- 4- الاقتصاديات النقدية هي الجزء المهم من الاقتصاديات الجزئية الذي يهتم بدراسة المؤسسات النقدية.
- 5- يُعد التحكم في العرض الكلي للنقود الوظيفة الأساسية للنظام المصرفي الحديث.
- 6- التيار والرصيد متغيران، مثال: الدخل والثروة.
- 7- المتطابقة معادلة تُستخدم في تحديد العلاقات بين المتغيرات.
- 8- تُحدد قاعدة «سوقية المنتجات» مكونات الناتج القومي.
- 9- تؤدي طريقة القيمة المضافة عند استخدامها في قياس الناتج القومي إلى النتيجة نفسها المتولدة عن تطبيق طريقة المنتجات النهائية.
- 10- يُبائل الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج دائماً أبداً الدخل القومي.
- 11- يتطابق الناتج القومي بأسعار السوق، في حالتين فقط مع الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج.
- 12- عند حسابنا للناتج القومي من زاوية الدخل، نحسب كل دخول أفراد المجتمع.

13- إذا لم نستبعد استهلاكات الأصول عند حسابنا للناتج القومي، تكون النتيجة غير ممثلة للناتج محل القياس.

14- الاستثمار القومي الصافي لا يكون إلا موجباً أو صفراً.

15- الناتج القومي النقدي هو الناتج القومي الحقيقي.

16- الأسواق المالية تتعامل في تيارات وأرصدة من السلع والأموال.

17- وفقاً لمعيار المنتجات المالية، تنقسم الأسواق المالية إلى نوعين: سوق أدوات الدين وسوق السندات.

18- السوق الأولية هي في الواقع سوق نقد وسوق رأس مال في الوقت نفسه.

19- يتم التعامل في السوق المنظمة على أساس «التفاوض»، بينما في السوق غير المنظمة، يتم وفقاً لنظام «المزاد العلني».

20- المشتقات عقود مستقبلية يُقصد بها التحوط من المخاطر.

(2) حدد الإجابة الصحيحة مما يلي مع التعليل:

1- تُعالج المشكلة الاقتصادية عملياً بوساطة:

(1) الحكومة (2) علم الاقتصاد (3) النظام الاقتصادي.

2- تتكون وظائف النظام الاقتصادي على سبيل الحصر من:

(1) ثلاث وظائف (2) خمس وظائف (3) ست وظائف.

3- تشمل الاقتصاديات الكلية نظريات:

(1) الرفاهة والتشغيل والتنمية. (2) التوزيع والتنمية. (3) التشغيل والتنمية.

4- الاقتصاديات النقدية هي:

(1) اقتصاديات البنوك (2) اقتصاديات النقود (3) اقتصاديات سوق المال.

5- الرصيد متغير:

(1) يرتبط بالزمن (2) لا يرتبط بالزمن (3) يرتبط بتيارات مختلفة.

6- يُقصد بمصطلح الخطأ:

(1) أن المتغيرات الاقتصادية خاطئة (2) أنها كميًا تقريبية

(3) أنها غير قابلة للقياس.

7- يكون التوازن الكلي مستحبًا، إذا كان:

(1) عند حدود التشغيل الكامل (2) قبل حدود التشغيل الكامل

(3) بعد حدود التشغيل الكامل.

8- بتطبيق قاعدة سوقية المنتجات، يشمل الناتج القومي:

(1) كل المنتجات (2) بعض المنتجات

(3) المنتجات الممكن قياسها.

9- استبعاد المنتجات الوسيطة من عملية حساب الناتج القومي:

(1) لمنع خطر ازدواج أو تعدد الحساب (2) لأنها سحب من المخزون

(3) لأنها أنتجت في فترة سابقة.

10- عند حسابنا للناتج القومي من زاوية الدخل، يُضمن في عملية الحساب:

(1) كل دخول أفراد المجتمع (2) الدخول الإنتاجية فقط

(3) الدخول الإنتاجية والتحويلية.

11- نستبعد استهلاكات الأصول عند حسابنا للناتج القومي:

(1) لصعوبة قياسها

(2) للوصول إلى صافي الإضافة إلى رأس المال القومي

(3) لتغير أسعار الأصول الرأس مالية.

12- الاستثمار الإجمالي لا يكون إلا:

(1) صفرًا

(2) صفرًا أو موجبًا

(3) صفرًا أو موجبًا أو سالبًا.

13- الادخار الصافي لا يكون إلا:

(1) صفرًا أو موجبًا أو سالبًا

(2) صفرًا فقط

(3) صفرًا أو موجبًا فقط.

14- الدخل القومي الحقيقي هو:

(1) بعد استبعاد مقابل استهلاكات الأصول

(2) بعد استبعاد أثر الأسعار

(3) بعد استبعاد السلع الوسيطة.

15- تشمل الأسواق المالية:

(1) أسواق الأسهم والسندات والصراف الأجنبي

(2) أسواق الأسهم العادية فقط

(3) أسواق أذون الخزانة والسندات فقط.

16- السوق الأولية هي:

(1) سوق الإصدار

(2) سوق المشتقات

(3) سوق أدوات الدين.

17- السوق الرسمية هي:

(1) البورصة

(2) السوق الموازية

(3) سوق أدوات الملكية.

18- المستقبلات التجارية في:

(1) السلع

(2) المخاطر

(3) الأوراق المالية.

19- يتم تقسيم الأسواق المالية إلى: سوق نقد وسوق رأس المال وفقًا لمعيار:

(1) طبيعة عمل السوق (2) نوع المنتجات المالية (3) آجال الاستحقاق.

20- السوق غير المنظمة هي:

(1) السوق غير الرسمية (2) سوق الإصدار (3) سوق النقد.

المجموعة الثالثة: أسئلة تقليدية:

تم الإجابة على هذه الأسئلة في حدود الوقت المسموح، وقد تكون مباشرة من المتن.

- 1- وضح، باختصار، مكان «الاقتصاديات النقدية» في خريطة علم الاقتصاد.
- 2- «اقتصاديات البنوك هي الجانب المؤسسي من الاقتصاديات النقدية». اشرح هذه العبارة.
- 3- اكتب باختصار عن «التحديد الموضوعي» في عملية قياس الناتج القومي.
- 4- «المنتجات النهائية والقيم المضافة طريقتان لقياس الشيء نفسه وهو الناتج القومي». ناقش هذه العبارة.
- 5- «حتى لا تقع في خطر ازدواج الحساب يتعين أن نستبعد التحويلات عند حسابنا للناتج القومي». اشرح هذه العبارة.
- 6- اكتب بشيء من الإيجاز في مسألة استهلاكات الأصول.

7- في سنة 2000 كانت بيانات النشاط الاقتصادي لمجتمع ما هي: (20) سحب بذور وسهام من المخزون، إنتاج قمح (100)، استخدم كله في إنتاج دقيق (200)، واستخدم من الدقيق (150) لإنتاج خبز (300). علماً بأن: استهلاكات الأصول (10)، والمستوى العام للأسعار في هذا العام بالنسبة

- لسنة عادية هو (200). المطلوب حساب الناتج القومي الصافي الحقيقي.
- 8- في سنة 2005 كانت بيانات النشاط الاقتصادي لمجتمع ما محسوبة بالمليار جنيه كما يلي: الناتج القومي الإجمالي (100)، والاستهلاك القومي (70)، واستهلاكات الأصول (9)، والمستوى العام للأسعار بالنسبة لسنة عادية (150)، فاحسب الاستثمار القومي الصافي.
- 9- اكتب مقالاً مختصراً عن الأسواق المالية، وأهميتها في تنمية الاقتصاد الوطني.
- 10- ناقش بشيء من التفصيل الترابط الاستثماري بين السوق الأولية والسوق الثانوية، وأثر ذلك على أداء الاقتصاد القومي.



(4) نماذج إجابات بعض الأسئلة:

أولاً: عرف المصطلحات التالية:

• النظام الاقتصادي

• البورصة

الإجابة:

• النظام الاقتصادي: هو الإطار الإنتاجي التنفيذي الذي تُعالج عملياً من خلاله المشكلة الاقتصادية، وذلك بوساطة قيامه بوظائفه الست، وهي: الإنتاج والفن الإنتاجي والتوزيع والكفاءة الاقتصادية والتشغيل والتنمية.

• البورصة: هي سوق المال الرسمية، المنظمة، والتي تتم فيها عملية تداول الأسهم والسندات في مكان مركزي محدد، وفقاً لنظام «المزاد العلني». ومن أمثلة هذه السوق: بورصة نيويورك للأسهم، وبورصة لندن، وبورصة طوكيو.

ثانياً: حدد ما إذا كانت العبارة التالية صحيحة أم خاطئة، ولماذا؟

• دائماً أبدأً يتطابق الادخار القومي المحقق مع الاستثمار القومي المحقق.

• سوق النقد هي سوق الأسهم والسندات قصيرة الأجل.

الإجابة:

• العبارة صحيحة لأنهما في حالة التحقيق يعبران عن الشيء نفسه، وهو الجزء من الناتج الذي لم يستهلك. فمرة يُنظر إليه بنفي صفة الاستهلاك عنه، فيسمى ادخاراً، ومرة يُنظر إليه من حيث وظيفته في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، فيُسمى

استثمارًا.

- العبارة خاطئة لأن سوق النقد يتم فيها تداول «أدوات الدين» قصيرة الأجل أي: التي تستحق خلال فترة أقل من عام، ومن ثم تتمتع بقدر كبير من السيولة، وتشمل أذون الخزانة والأوراق التجارية وشهادات الإيداع. وبالقطع لا تشمل الأسهم لأنها أوراق مالية طويلة الأجل، ليس لها تاريخ استحقاق.

ثالثًا: حدد الإجابة الصحيحة مما يلي مع التعليل:

- الاستثمار القومي الصافي لا يكون إلا:

- (1) صفرًا فقط
(2) صفرًا أو موجبًا أو سالبًا
(3) صفرًا أو موجبًا فقط.

- سوق رأس المال هي:

- (1) سوق الأوراق المالية طويلة الأجل (2) سوق أدوات الملكية (3) سوق النقد.

الإجابة:

- رقم (2) أي: (صفرًا أو موجبًا أو سالبًا)؛ لأن الاستثمار الصافي يتوقف على قيمة كل من الاستثمار الإجمالي واستهلاكات الأصول. فإذا تساوت القيمتان كان الاستثمار الصافي صفرًا، وإذا كانت استهلاكات الأصول أقل من الاستثمار الإجمالي، كان الاستثمار الصافي موجبًا، وإذا كانت العكس أي: أكبر، كان الاستثمار الصافي سالبًا. ذلك لأن الاستثمار الصافي يساوي الاستثمار الإجمالي مطروحًا منه مقابل استهلاكات الأصول.

- رقم (1)، أي: (سوق الأوراق المالية طويلة الأجل)؛ لأن سوق رأس المال يتم فيها تداول أدوات الدين طويل الأجل أي: السندات الحكومية طويلة الأجل وسندات

الشركات، وأسهم الشركات. أي: إنها سوق السندات طويلة الأجل وأسهم الشركات. وبالقطع ليست سوق أدوات ملكية فقط، أي: أسهم الشركات، وليست سوق نقد أي: سوق أدوات دين قصير الأجل.

رابعاً: أسئلة تقليدية:

السؤال الأول:

اكتب عن أقسام سوق المال وفقاً لمعيار درجة تنظيم السوق.

السؤال الثاني:

(أ) حدد فقط .. ما الذي لا يقيسه الناتج القومي الحقيقي الصافي؟

(ب) اشرح طبيعة عمل «السوق الأولية».

الإجابة:

إجابة السؤال الأول:

مباشرةً في المتن وهي: الأسواق المالية وفقاً لمعيار درجة تنظيم السوق، وتشمل السوق المنظمة والسوق الموازية.

إجابة السؤال الثاني:

(أ) الناتج القومي الحقيقي الصافي لا يقيس: منتجات غير المقيمين إقامة دائمة، منتجات ربات البيوت، ووقت الفراغ، والمنتجات غير القانونية، والمنتجات الوسيطة، والتحويلات، واستهلاكات الأصول، وأثر الأسعار. فهذه المنتجات جميعاً تستبعد من عملية الحساب.

(ب) مباشرة في المتن.

خامسًا: مسائل:

(1) في سنة 2002 كانت بيانات النشاط الاقتصادي بالبلليون جنيهه بالأسعار الجارية

لمجتمع ما كما يلي:

الناتج القومي الإجمالي (80)، الاستهلاك القومي (60)، استهلاكات الأصول

(10)، المستوى العام للأسعار بالنسبة لسنة عادية (200).

المطلوب:

حساب الاستثمار القومي الحقيقي الصافي.

(2) في سنة 2004 كانت بيانات النشاط الاقتصادي بالبلليون جنيهه بالأسعار الجارية

لمجتمع ما كما يلي:

سحب من المخزون بذور وسماد (10)، إنتاج قمح (100)، استخدم منه (80)،

إنتاج دقيق (150)، استخدم منه (120)، إنتاج خبز (200). فإذا كان المستوى

العام للأسعار (150).

المطلوب:

حساب الناتج القومي الحقيقي، وفقًا لطريقتي المنتجات النهائية والقيمة المضافة.

الإجابة:

$$(1) \text{ الاستثمار القومي الإجمالي بالأسعار الجارية} = 80 - 60 = 20$$

$$\text{الاستثمار القومي الصافي بالأسعار الجارية} = 10 - 20 = 10$$

$$\text{الاستثمار القومي الحقيقي الصافي} = \frac{100 \times 10}{200} = 5 \text{ بليون جنيه}$$

(2) الناتج القومي بالأسعار الجارية وفقاً لطريقة المنتجات النهائية =

$$240 = 10 - 30 + 20 + 200$$

الناتج القومي بالأسعار الجارية وفقاً لطريقة القيمة المضافة =

$$240 = (120 - 200) + (80 - 150) + (10 - 100)$$

$$\text{الناتج القومي الحقيقي} = \frac{100 \times 240}{150} = 160 \text{ بليون جنيه}$$

obeikandi.com